

عنوان البحث

دور تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل:

دراسة تطبيقية على البنوك المصرفية في المملكة العربية السعودية

إعداد الطالب/ أحمد عبدالرحمن الحربي

الرقم الجامعي: 253001294

إشراف/

د. الفيصل عبد الحميد

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2026م – 1447هـ

إقرار الطالب

أنا الطالب/ أحمد عبدالرحمن الحربي

المقيم بكلية/ إدارة الأعمال

التخصص/ ماجستير إدارة الأعمال

الرقم الجامعي/ 253001294

أقر بأن البحث المقدم بعنوان:

"دور تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل: دراسة تطبيقية على البنوك المصرفية في المملكة العربية السعودية"

هو من إعدادي الشخصي بالكامل، وأتحمل المسؤولية الكاملة عنه من جميع الجوانب، وذلك بدايةً من اختيار فكرة البحث، وتحديد المشكلة البحثية، وصياغة الأهداف، ووضع الفروض، مروراً بجمع البيانات والمراجع، وتحليلها باستخدام الأساليب العلمية المناسبة، وصولاً إلى استخلاص النتائج والتوصيات.

كما أقرب بما يلي:

أولاً: الالتزام بالأمانة العلمية في إعداد البحث، وعدم النقل أو الاقتباس غير المشروع.

ثانياً: توثيق جميع المراجع والمصادر المستخدمة توثيقاً علمياً صحيحاً..

ثالثاً: أن البحث لم يتم اقتباسه كلياً أو جزئياً من أي مصدر دون الإشارة إليه.

رابعاً: أن البحث لم يُقدّم سابقاً لأي جهة تعليمية أخرى للحصول على درجة علمية.

خامساً: الالتزام بكافة قواعد ومعايير إعداد البحوث العلمية المعتمدة في جامعة ميدأوشن.

سادساً: أتحمل المسؤولية القانونية والأكاديمية كاملةً في حال ثبوت خلاف ذلك.

وتحرر هذا الإقرار بناءً على رغبتي، ودون أدنى مسؤولية على المؤسسة التعليمية.

الاسم: أحمد عبدالرحمن الحربي

التوقيع:

التاريخ: // 1447 هـ

الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتحقق الإنجازات.
أتقدم بجزيل الشكر وعميق الامتنان إلى الله تعالى على التوفيق والسداد في إنجاز هذا البحث، ثم إلى من
كان لهم الفضل بعد الله في إتمامه.

فإلى مشرفيَّ الكریمان، الدكتور الفيصل عبد الحمید والدكتور فايز جرّاد، أتوجه بأسمى آيات الشكر
والعرفان على توجيهاتهم السديدة، ومتابعتهم الدؤوبة، وصبرهم الجميل، ونصائحهم القيمة التي كان لها
الأثر الأكبر في إخراج هذا العمل بالصورة اللائقة.

كما لا يفوتني أن أشكر كل من ساهم في إنجاز هذا البحث، من أساتذة كرام، وزملاء أعزاء، وكل من قدّم
لي الدعم المعنوي والفني، وخاصة المسؤولين في البنوك المصرفية وأصحاب المنشآت الذين شاركوا في
تعبئة الاستبيان، فكانت مشاركتهم حجر الزاوية في هذه الدراسة.

وأخص بالشكر عائلتي الكريمة التي وقفت بجاني وساندتي طوال فترة الدراسة، وأمدتني بالدعم والحب
الذي كان باعثاً قوياً للاستمرار.

جزاهم الله جميعاً خير الجزاء، وأسأله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، نافعاً لعباده، ومضيفاً
متواضعاً لرصيد المعرفة في مجال دراستنا.

والحمد لله رب العالمين.

الباحث: أحمد عبد الرحمن الحربي

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور تمويل البنوك المصرفية السعودية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، وذلك في سياق التحولات الاقتصادية التي تشهدها المملكة ضمن مستهدفات رؤية 2030. واستندت الدراسة في إطارها النظري إلى تكامل أربع نظريات رئيسية هي: نظرية التعميق المالي، ونظرية الشمول المالي، ونظرية رأس المال البشري، ونظرية الائتمان والتنمية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بتصميم كمي، واستخدمت الاستبيان أداة رئيسية لجمع البيانات الأولية من عينة بلغت (410) مفردات من أصحاب ومديري المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمسؤولين في البنوك التجارية السعودية، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، وشملت الأساليب الإحصائية: معامل ارتباط بيرسون، وتحليل الانحدار الخطي البسيط، واختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، والمقارنات البعدية (LSD)، واختبار T-test للمجموعات المستقلة، عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). وأثبتت النتائج صحة الفرضين الرئيسيين للدراسة، حيث تبين وجود علاقة طردية قوية ودالة إحصائياً بين التمويل البنكي وتحسين مستوى المعيشة، إذ فسر التمويل نحو 52.3% من التباين في هذا المتغير ($R^2 = 0.523$, Beta = 0.723, Sig = 0.000). كما أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي ومعنوي للتمويل في خلق فرص العمل، حيث فسر نحو 54.9% من التباين ($R^2 = 0.549$, Beta = 0.741, Sig = 0.000). وفي المقابل، كشفت النتائج عن وجود تأثير عكسي دال إحصائياً لمعوقات التمويل (الضمانات الصارمة والإجراءات المعقدة) في قدرة المنشآت على خلق الوظائف واستدامتها (Beta = -0.589, Sig = 0.000)، مع إثبات دور إيجابي للحلول التمويلية الرقمية في تسريع الإقراض وتعزيز التوظيف (Beta = 0.512, Sig = 0.000). كما أظهر تحليل التباين (ANOVA) وجود فروق دالة إحصائياً (Sig = 0.014) في تصورات أثر التمويل على المعيشة تعزى لحجم المنشأة، حيث كانت المنشآت المتوسطة أكثر تفاؤلاً مقارنة بالمتناهية الصغر. وتوصلت الدراسة إلى أن التمويل المصرفي يُعد أداة نمو فاعلة تتجاوز آثارها الجانب الإنتاجي للمنشآت لتشمل تحسين جودة حياة الأفراد والمجتمعات، غير أن تعظيم هذا الأثر يتطلب إصلاحاً في هياكل تقييم المخاطر الائتمانية، وتبسيطاً للإجراءات، وتعزيزاً للشفافية والعدالة في توزيع الائتمان، واستدامة لبرامج الدعم الحكومي. وأوصت الدراسة بتبني البنوك لنماذج تقييم ائتماني قائمة على التدفقات النقدية وجدوى المشروع بدلاً من الضمانات العينية، مع تطوير منتجات تمويلية مرنة، وتعزيز الخدمات الاستشارية والتوعوية، ودعت الجهات الحكومية إلى توسيع برامج الضمان، وإطلاق حملات وطنية للتوعية المالية، وإنشاء منصة رقمية موحدة للتمويل. كما اقترحت الدراسة إجراء بحوث مستقبلية طويلة، ودراسات مقارنة بين البنوك التقليدية والرقمية، وأخرى تبحث الدور الوسيط للابتكار التنظيمي في تعظيم العائد الاجتماعي للائتمان.

الكلمات المفتاحية: التمويل المصرفي، المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مستوى المعيشة، خلق فرص العمل، رؤية 2030، الشمول المالي، التحول الرقمي، برامج الدعم الحكومي، المملكة العربية السعودية.

Abstract

This study aims to analyze the role of Saudi commercial bank financing for small and medium enterprises (SMEs) in improving living standards and creating employment opportunities, within the context of the economic transformations taking place in the Kingdom under the strategic objectives of Vision 2030. The study's theoretical framework integrates four main theories: financial deepening theory, financial inclusion theory, human capital theory, and credit and development theory. The study adopted a descriptive-analytical approach with a quantitative design, utilizing a questionnaire as the primary tool for collecting primary data from a sample of (410) respondents, comprising SME owners, managers, and officials in Saudi commercial banks. Data were analyzed using SPSS software, employing statistical methods including Pearson correlation coefficient, simple linear regression analysis, one-way analysis of variance (ANOVA), post-hoc comparisons (LSD), and independent samples T-test, at a significance level of ($\alpha \leq 0.05$). The results confirmed the validity of the two main hypotheses. A strong, positive, and statistically significant relationship was found between bank financing and improved living standards, with financing explaining approximately 52.3% of the variance in this variable ($R^2 = 0.523$, Beta = 0.723, Sig = 0.000). Similarly, the results demonstrated a positive and significant impact of financing on job creation, explaining approximately 54.9% of the variance ($R^2 = 0.549$, Beta = 0.741, Sig = 0.000). Conversely, the findings disclosed a statistically significant negative impact of financing obstacles (stringent collateral requirements and complex procedures) on enterprises' ability to create and sustain jobs (Beta = -0.589, Sig = 0.000), while confirming a positive role for digital financing solutions in accelerating credit access and enhancing employment (Beta = 0.512, Sig = 0.000). Furthermore, ANOVA results revealed statistically significant differences (Sig = 0.014) in perceptions of financing's impact on living standards attributable to enterprise size, with medium-sized enterprises exhibiting greater optimism compared to micro-enterprises. The study concludes that bank financing serves as an effective developmental tool, with impacts extending beyond the productive aspect of enterprises to include the improvement of individuals' and communities' quality of life. However, maximizing this impact necessitates structural reform of credit risk assessment frameworks, simplification of procedures, enhanced transparency and equity in credit distribution, and sustained governmental support programs. The study recommends that banks adopt credit evaluation models based on cash flows and project feasibility rather than physical collateral, develop flexible financing products, and enhance advisory and awareness services. It further urges government entities to expand guarantee programs, launch national financial awareness campaigns, and establish a unified digital financing platform. The study also proposes future longitudinal research, comparative studies between traditional and digital banks, and investigations into the mediating role of organizational innovation in maximizing the social returns of credit.

Keywords: Bank Financing, Small and Medium Enterprises (SMEs), Standard of Living, Job Creation, Vision 2030, Financial Inclusion, Digital Transformation, Government Support Programs, Kingdom of Saudi Arabia.

© حقوق النشر

© 2026، جامعة ميدأوشن. جميع الحقوق محفوظة.

تعد هذه الرسالة العلمية ملكية فكرية لجامعة ميدأوشن، ولا يُسمح بإعادة إنتاج أي جزء منها، أو تخزينها، أو نقلها بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة كانت، سواء كانت إلكترونية، أو ميكانيكية، أو بالتصوير، أو بالتسجيل، أو بأي وسيلة أخرى، دون الحصول على إذن كتابي مسبق من جامعة ميدأوشن، باستثناء الاقتباسات العلمية القصيرة في المراجعات النقدية والدراسات الأكاديمية، وذلك بشرط الإشارة الواضحة إلى المصدر ونسبة العمل إلى جامعة ميدأوشن.

صدرت هذه الرسالة عن جامعة ميدأوشن - كلية إدارة الأعمال - برنامج ماجستير إدارة الأعمال، المملكة العربية السعودية، للعام الدراسي 2026م / 1447هـ، كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير.

تعبّر الآراء والنتائج الواردة في هذه الدراسة عن وجهة نظر الباحث الشخصية المستندة إلى التحليل العلمي والإحصائي للبيانات، ولا تعكس بالضرورة رأي أو سياسة جامعة ميدأوشن، أو أي جهة حكومية أو مصرفية أخرى قد تكون ذات صلة بالبحث. يتحمل الباحث المسؤولية الكاملة عن صحة المعلومات المقدمة ودقة الاستشهادات المرجعية.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
II	إقرار الطالب
III	الشكر والتقدير
IV	ملخص الدراسة
V	Abstract
VI	© حقوق النشر
VII	قائمة المحتويات
X	فهرس الجداول
X	فهرس الأشكال
XI	فهرس المصطلحات
XII	فهرس الاختصارات
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
2	1.1 مقدمة الدراسة
3	1.2 مشكلة الدراسة
4	1.3 أهمية الدراسة
5	1.4 أهداف الدراسة
5	1.5 تساؤلات الدراسة
6	1.6 فروض الدراسة
6	1.7 مصطلحات الدراسة
8	1.8 هيكل الدراسة
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
10	تمهيد
10	2.1 تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية
10	2.1.1 و اقع التسهيلات الائتمانية البنكية في ظل رؤية 2030
11	2.1.2 التحول الرقمي و أثره في كفاءة التمويل المصرفي
12	2.1.3 دور برامج الدعم (كفالة، بوابة التمويل) في تيسير وصول السيولة
14	2.2 تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل
14	2.2.1 أثر التمويل في تحسين مستوى المعيشة
15	2.2.2 دور التمويل في خلق فرص العمل

16	2.2.3 تحليل العلاقة المباشرة بين التمويل والمؤشرات الاجتماعية
17	2.3 الدراسات السابقة
17	2.3.1 الدراسات العربية
20	2.3.2 الدراسات الأجنبية
22	2.3.3 التعقيب على الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية
23	2.4 النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث
25	2.5 نموذج الدراسة
الفصل الثالث: منهجية الدراسة	
27	تمهيد
27	3.1 منهجية الدراسة
27	3.2 تصميم البحث
28	3.3 مجتمع الدراسة وعينتها
28	3.3.1 مجتمع الدراسة
28	3.3.2 عينة الدراسة
28	3.3.3 خصائص العينة
28	3.4 أداة الدراسة
29	3.4.1 هيكل الاستبيان
29	3.4.2 مقياس الدراسة
30	3.5 صدق وثبات أداة الدراسة
30	3.5.1 الصدق الظاهري
30	3.5.2 الثبات
31	3.6 الأساليب الإحصائية المستخدمة
31	3.6.1 الإحصاء الوصفي
32	3.6.2 الإحصاء الاستدلالي
32	3.7 أخلاقيات الدراسة
33	3.8 حدود الدراسة
34	3.9 الصعوبات التي واجهت الباحث
34	خاتمة الفصل
الفصل الرابع: النتائج والتوصيات	
36	تمهيد
36	4.1 وصف خصائص عينة الدراسة (البيانات الديموغرافية والتنظيمية)
38	4.2 تحليل واقع التمويل البنكي للمنشآت (المتغير المستقل)

39	4.2.1 التوزيع التكراري والنسب المئوية لواقع التمويل البنكي
40	4.2.2 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع التمويل البنكي
42	4.3 أثر التمويل في تحسين مستوى المعيشة (المتغير التابع الأول)
42	4.3.1 التوزيع التكراري والنسب المئوية لمحور تحسين مستوى المعيشة
43	4.3.2 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور تحسين مستوى المعيشة
44	4.4 أثر التمويل في خلق فرص العمل (المتغير التابع الثاني)
44	4.4.1 التوزيع التكراري والنسب المئوية لمحور خلق فرص العمل
45	4.4.2 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور خلق فرص العمل
46	4.5 تحليل معوقات التمويل البنكي
47	4.5.1 التوزيع التكراري والنسب المئوية لمعوقات التمويل البنكي
48	4.5.2 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعوقات التمويل البنكي
49	4.6 تحليل الأسئلة المفتوحة (التحديات والمقترحات)
49	4.6.1 أبرز التحديات
50	4.6.2 أبرز المقترحات المقدمة
51	4.7 اختبار فروض الدراسة
51	4.7.1 الفرض الرئيسي الأول
53	4.7.2 الفرض الرئيسي الثاني
55	4.7.3 الفرض الفرعي الأول
57	4.7.4 الفرض الفرعي الثاني
58	4.7.5 الفرض الفرعي الثالث
60	4.7.6 ملخص نتائج اختبار الفروض
61	4.8 مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة
61	4.8.1 التوافق مع الدراسات السابقة
64	4.8.2 أوجه الاختلاف والتفرد
65	4.8.3 تفسير النتائج في السياق السعودي
67	4.9 التوصيات
67	4.9.1 التوصيات الموجهة للبنوك والمؤسسات المالية
67	4.9.2 التوصيات الموجهة للجهات الحكومية
68	4.9.3 التوصيات الموجهة لأصحاب المنشآت ورواد الأعمال
68	4.9.4 مقترحات لبحوث مستقبلية
69	الخاتمة العامة
70	المراجع والمصادر

75	الملاحق (الاستبيان)
----	---------------------

فهرس الجداول

الجدول	العنوان	الصفحة
3-1	معاملات ألفا كرونيباخ لمحاو الاستبيان	30
4-1	التوزيع التكراري والنسب المئوية للخصائص الديموغرافية والتنظيمية لعينة الدراسة	36
4-2	التوزيع التكراري والنسب المئوية لواقع التمويل البنكي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	39
4-3	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع التمويل البنكي	40
4-4	التوزيع التكراري والنسب المئوية لمحور تحسين مستوى المعيشة	42
4-5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور تحسين مستوى المعيشة	43
4-6	التوزيع التكراري والنسب المئوية لمحور خلق فرص العمل	44
4-7	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور خلق فرص العمل	45
4-8	التوزيع التكراري والنسب المئوية لمعوقات التمويل البنكي	47
4-9	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعوقات التمويل البنكي	48
4-10	التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل البنكي	49
4-11	المقترحات لتعزيز دور التمويل البنكي في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل	50
4-12	مصفوفة ارتباط بيرسون بين التمويل البنكي وتحسين مستوى المعيشة	52
4-13	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر التمويل البنكي في تحسين مستوى المعيشة	53
4-14	مصفوفة ارتباط بيرسون بين التمويل البنكي وخلق فرص العمل	54
4-15	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر التمويل البنكي في خلق فرص العمل	54
4-16	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لتأثير حجم المنشأة على تحسين مستوى المعيشة	55
4-17	نتائج المقارنات البعدية (LSD) لفئات حجم المنشأة في تحسين مستوى المعيشة	56
4-18	نتائج اختبار الارتباط والانحدار بين معوقات التمويل وخلق فرص العمل	57
4-19	نتائج اختبار الارتباط والانحدار بين الحلول الرقمية وخلق فرص العمل	58
4-20	ملخص نتائج اختبار الفروض	60

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
1	نموذج الدراسة	25

فهرس المصطلحات

المقابل (English)	المصطلح (العربي)
Credit and Development Theory	الائتمان والتنمية (نظرية)
Digital Transformation	التحول الرقمي
Financial Deepening Theory	التعميق المالي (نظرية)
Credit Facilities	التسهيلات الائتمانية
Bank Financing	التمويل البنكي
Crowdfunding	التمويل الجماعي
Artificial Intelligence (AI)	الذكاء الاصطناعي
Human Capital Theory	رأس المال البشري (نظرية)
Vision 2030	رؤية 2030
Financial Inclusion Theory	الشمول المالي (نظرية)
Collateral Requirements	الضمانات العينية
Kafalah Program	برنامج "كفالة"
Financial Sector Development Program	برنامج تطوير القطاع المالي
SME Bank	بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة
Financing Portal	بوابة التمويل
Quality of Life Program	جودة الحياة (برنامج)
Job Creation	خلق فرص العمل
Small and Medium Enterprises (SMEs)	المنشآت الصغيرة والمتوسطة
Medium Enterprises	المنشآت المتوسطة
Micro Enterprises	المنشآت المتناهية الصغر
Small Enterprises	المنشآت الصغيرة
Purchasing Managers' Index (PMI)	مؤشر مديري المشتريات
Point of Sale (POS)	نقاط البيع

فهرس الاختصارات

المقابل بالعربية	المقابل بالإنجليزية	الاختصار
الذكاء الاصطناعي	Artificial Intelligence	AI
تحليل التباين الأحادي	Analysis of Variance	ANOVA
التكنولوجيا المالية	Financial Technology	FinTech
الهيئة العامة للإحصاء	General Authority for Statistics	GASTAT
الناتج المحلي الإجمالي	Gross Domestic Product	GDP
أقل فرق معنوي	Least Significant Difference	LSD
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	Organisation for Economic Co-operation and Development	OECD
مؤشر مديري المشتريات	Purchasing Managers' Index	PMI
نقاط البيع	Point of Sale	POS
معامل التحديد	Coefficient of Determination	R ²
البنك المركزي السعودي	Saudi Central Bank	SAMA
المنشآت الصغيرة والمتوسطة	Small and Medium Enterprises	SMEs
البنك السعودي الأول	Saudi National Bank	SNB
الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية	Statistical Package for the Social Sciences	SPSS
شبكة العلوم	Web of Science	WOS

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

تعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية في هيكل الاقتصاد المعاصر، والمحرك الفعلي للابتكار والنمو المستدام في الاقتصادات الساعية للتحويل الهيكلي. وفي إطار رؤية المملكة 2030، انتقل هذا القطاع من كونه قطاعاً مسانداً إلى أن أصبح هدفاً استراتيجياً لتقليل الاعتماد على الصادرات النفطية، وتوسيع قاعدة الإنتاج المحلي. وتهدف المملكة إلى رفع مساهمة هذه المنشآت في الناتج المحلي الإجمالي من 20% إلى 35% بحلول عام 2030 (Kayani & Alzaid, 2025).

وتمثل العلاقة المباشرة بين التمويل البنكي ومؤشرات التنمية الاجتماعية، مثل تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، جوهر التوجهات الاقتصادية الحديثة في المملكة. ويتجلى ذلك بوضوح في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها القطاع المصرفي السعودي (Hashem, 2025). وتلعب البنوك المصرفية في المملكة العربية السعودية دوراً محورياً بصفقتها المزود الرئيسي للسيولة؛ إذ يمثل الائتمان البنكي الشريان الحيوي الذي يضمن استدامة هذه المنشآت وقدرتها على التوسع التشغيلي.

وتشير البيانات الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي السعودي (SAMA) في مطلع عام 2026 إلى قفزة تاريخية في حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة لهذا القطاع. فقد بلغت 446.9 مليار ريال بنهاية الربع الثالث من عام 2025، محققة نمواً سنوياً بنسبة 36% (Argaam, 2026). هذا الزخم التمويلي الذي تستحوذ فيه البنوك التجارية على نسبة 95.7% من إجمالي التسهيلات، يعكس التزام القطاع المصرفي بسد الفجوة التمويلية وتعزيز قدرة المنشآت على التأثير في الدورة الاقتصادية والاجتماعية (Al-Weeam, 2026).

إن الأثر المباشر لهذا التمويل يتجلى بوضوح في تحسين مستوى المعيشة (Standard of Living) عبر زيادة الدخل الفردي والقوة الشرائية للأسر السعودية. فمن خلال التمويل، تنجح المنشآت في زيادة إنتاجيتها ورفع كفاءتها، مما ينعكس على مستويات الأجور التي يضحها القطاع في المجتمع. وقد وصل إجمالي الأجور السنوية إلى 257 مليار ريال في عام 2024 (الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، 2025). وتؤكد الدراسات الميدانية الحديثة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل الممنوح وبين قدرة الأسر على تغطية احتياجاتها المعيشية والرفاهية المادية. وهذا ينطبق بشكل خاص على الأسر المتوسطة والفقيرة التي تدعمها غالبية المنشآت الممولة (Al-Tayeb, 2025).

وفيما يتعلق بسوق العمل، تبرز المنشآت الصغيرة والمتوسطة كأبرز صانعين لفرص التوظيف على المستوى العالمي، حيث توفر نحو 4 من أصل كل 5 وظائف جديدة (National Development Fund, 2024). وفي السياق السعودي، ساهم التوسع في الإقراض المصرفي في رفع عدد العاملين في هذا القطاع إلى 7.9 مليون موظف بنهاية عام 2024، مقارنة بـ 6.9 مليون في العام السابق (الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، 2025). إن قدرة البنوك على توفير قروض ميسرة تمكن رواد الأعمال من استقطاب القوى العاملة الوطنية وتقليل معدلات البطالة، وهو ما يعد ركيزة أساسية لتحقيق مستهدفات "برنامج تطوير القطاع المالي" (SAMA, 2024).

وللوقوف على دقة هذه التأثيرات، تعتمد هذه الدراسة بشكل أساسي على أداة الاستبيان لجمع البيانات الأولية من عينة ممثلة لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمسؤولين في البنوك المصرفية بالمملكة. ويهدف هذا النهج الميداني إلى تحليل الآراء والخبرات المباشرة حول مدى فاعلية الإجراءات التمويلية في تحقيق الأهداف الاجتماعية المنشودة. كما يسعى لتقديم رؤية واقعية تعكس التفاعل بين التمويل المصرفي والواقع المعيشي والتوظيفي، بعيداً عن التعقيدات الإدارية أو المتغيرات الجانبية (Al-Tayeb, 2025; Hashem, 2025).

بناءً على ذلك، تأتي هذه الدراسة لتقديم تحليل تطبيقي دقيق لدور البنوك السعودية في تعزيز مستويات المعيشة وخلق الوظائف. وتستمد أهميتها من الحاجة الماسة لتقييم السياسات الائتمانية الحالية وفعاليتها في دفع عجلة التنمية المستدامة، تماشياً مع رؤية المملكة 2030.

1.2 مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في المفارقة القائمة بين النمو الكمي الهائل في حجم التمويل البنكي الموجه للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، والذي سجل رقماً تاريخياً بلغ 446.9 مليار ريال في عام 2025 (Argaam, 2026)، وبين التحديات النوعية التي تحد من الأثر المباشر لهذا التمويل على المؤشرات الاجتماعية المستهدفة. فرغم القفزة التمويلية بنسبة 36%، لا تزال حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من إجمالي القروض البنكية تحوم حول 9.4%، وهي نسبة تبتعد كثيراً عن مستهدف رؤية المملكة 2030 الطموح والبالغ 20% (Hashem, 2025; SAMA, 2024).

وتكمن المشكلة الجوهرية في أن هذا الائتمان يواجه معوقات هيكلية وإجرائية. فعلى سبيل المثال، تشكل اشتراطات الضمانات العينية الصارمة وتعقيد نماذج تقييم المخاطر التقليدية عائقاً أمام استفادة المنشآت الأكثر حاجة للسيولة من

هذه التدفقات (Sidani, 2024). ويؤدي هذا القصور في الوصول الفعال للتمويل إلى ضعف قدرة المنشآت على التوسع في التوظيف الوطني واستدامة الأجور. وبالتالي، ينعكس ذلك سلباً على جودة الحياة ومستويات المعيشة للأفراد المرتبطين بهذا القطاع (Almalki, 2024; Kayani & Alzaid, 2025). كما أن هذا الأثر قد يتأثر بعوامل خارجية أخرى، مثل معدلات التضخم أو السياسات الاقتصادية الكلية، مما يستدعي وضع هذه المؤشرات في الاعتبار عند تفسير النتائج. وعليه، وبالاعتماد على أداة الاستبيان الموجهة للمستفيدين وصناع القرار المالي، تتبلور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما مدى مساهمة التمويل الممنوح من البنوك المصرفية السعودية في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص عمل مستدامة للمواطنين في ظل التحولات الاقتصادية؟

1.3 أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة في ظل التحول الاقتصادي الذي تعيشه المملكة، وتبرز أهميتها في الجوانب التالية:

أولاً: الأهمية العلمية (النظرية): تسهم الدراسة في إثراء المكتبة العربية بإطار نظري ومعلوماتي حديث يتناول دور البنوك التجارية في التنمية الاجتماعية، مما يخدم الباحثين وطلاب الدراسات العليا في تخصصات إدارة الأعمال والاقتصاد (Al-Tayeb, 2025). كما تكتسب أهميتها من مواكبتها للمتغيرات الراهنة في القطاع المصرفي السعودي، عبر توثيق أثر التمويل المصرفي الذي بلغ رقماً تاريخياً بـ 446.9 مليار ريال في 2025، وتحليل انعكاساته على الفرد والمجتمع، لتشكل إضافة نوعية للأدبيات الاقتصادية التي تبحث العلاقة بين السياسات الائتمانية والمؤشرات الاجتماعية (Argaam, 2026).

ثانياً: الأهمية التطبيقية (العملية): تدعم الدراسة رؤية 2030 عبر تقييم "برنامج تطوير القطاع المالي" في تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورفع مساهمتها بالناتج المحلي. وتساعد نتائجها البنوك على تصميم منتجات ائتمانية أكثر مرونة تلبي احتياجات رواد الأعمال، وتحقق أثراً ملموساً في تحسين المعيشة وخلق فرص عمل مستدامة. كما تبرز دور التمويل في معالجة البطالة، عبر دعم المنشآت الكثيفة العمالة للحفاظ على انخفاض معدلات البطالة واستدامته. وسيقدم البحث توصيات عملية قابلة للتطبيق لصناع القرار في القطاع المصرفي والجهات الحكومية المعنية، لتعزيز كفاءة قنوات التمويل وتوجيهها نحو القطاعات الأكثر قدرة على تحسين المعيشة وتوليد الوظائف، مما يساهم في تحقيق العدالة التنموية والتوازن الاقتصادي في مختلف مناطق المملكة.

1.4 أهداف الدراسة

تتمثل الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة في تحليل الدور المباشر للتمويل البنكي في المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية بالمملكة، وذلك من خلال:

1. تحليل حجم وتطور التمويل الممنوح من البنوك السعودية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2023-2025)، والوقوف على مدى اقترابها من مستهدفات رؤية 2030.
2. تقييم آراء أصحاب المنشآت (عبر الاستبيان) حول مدى مساهمة القروض البنكية في زيادة الدخل الفردي، وتحسين القوة الشرائية، ورفع مستوى الرفاهية المادية للأسر المرتبطة بهذه المنشآت.
3. قياس مدى نجاح التسهيلات البنكية في تمكين المنشآت من استقطاب الكوادر الوطنية وخلق وظائف مستدامة.
4. تحديد العقبات الائتمانية والإجرائية التي يواجهها رواد الأعمال عند طلب التمويل من وجهة نظر عينة الدراسة.
5. صياغة توصيات علمية وعملية لصناع القرار في القطاع المصرفي السعودي لتعزيز كفاءة قنوات التمويل وتوجيهها نحو القطاعات الأكثر قدرة على تحسين المعيشة وتوليد الوظائف.

1.5 تساؤلات الدراسة

تتبلور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما مدى مساهمة التمويل الممنوح من البنوك المصرفية السعودية في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص عمل مستدامة للمواطنين في ظل التحولات الاقتصادية للفترة (2023-2025)؟ ويتفرع من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو واقع وتطور التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك السعودية لهذا القطاع خلال الفترة (2023-2025)؟
2. ما هو تصور أصحاب المنشآت (عبر نتائج الاستبيان) للأثر المباشر للتمويل البنكي على زيادة دخلهم الفردي ورفاهيتهم المادية؟
3. كيف يساهم التمويل المصرفي في تعزيز قدرة المنشآت على خلق وظائف جديدة واستقطاب الكوادر الوطنية؟
4. ما هي المعوقات الائتمانية التي تحول دون تعظيم الأثر الاجتماعي للتمويل من وجهة نظر عينة الدراسة؟

1.6 فروض الدراسة

تتمحور الفرضية الرئيسية للدراسة حول وجود أثر مباشر وجوهري للتمويل المصرفي في مستوى المعيشة والتوظيف، وسيتم

اختبارها إحصائياً باستخدام بيانات الاستبيان وفق مقياس ليكرت الخماسي. وتتفرع منها الفروض التالية:

الفرض الرئيسي الأول: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين حجم التسهيلات الائتمانية

التي تقدمها البنوك السعودية وبين تحسين مستوى المعيشة (الدخل الفردي والقوة الشرائية) للمستفيدين من المنشآت

الصغيرة والمتوسطة".

الفرض الرئيسي الثاني: "يساهم التمويل المصرفي بشكل إيجابي ومباشر في تعزيز قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على

خلق فرص عمل جديدة واستقطاب القوى العاملة الوطنية في المملكة العربية السعودية".

الفروض الفرعية:

1. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات أصحاب المنشآت حول أثر التمويل المصرفي في تحسين مستواهم المعيشي

تعزى لمتغير "حجم المنشأة" (متناهية الصغر، صغيرة، متوسطة).

2. تؤثر الإجراءات الائتمانية والضمانات المطلوبة من البنوك السعودية بشكل سلبي ومباشر على قدرة المنشآت في استدامة

الوظائف الحالية وخلق وظائف جديدة.

3. يؤدي الاعتماد على الحلول التمويلية الرقمية في البنوك السعودية إلى تسريع وتيرة حصول المنشآت على السيولة، مما

ينعكس إيجاباً على قدرتها التشغيلية والتوظيفية.

1.7 مصطلحات الدراسة

تعتبر مصطلحات الدراسة الركيزة المفاهيمية التي تضبط المتغيرات وتحدد الأطر التي يتحرك فيها البحث. وفيما يلي عرض

للمصطلحات الرئيسية للدراسة بصيغتها العلمية والإجرائية.

1. تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SME Financing)

■ **التعريف الاصطلاحي:** هو توفير الموارد المادية والائتمانية للمشروعات الإنتاجية والخدمية بشروط ميسرة وسياسات داعمة، بهدف تمكينها من توسيع طاقتها الإنتاجية، وتحفيز الاستثمار المحلي، والمساهمة في التنمية المستدامة (Al-Tayeb, 2025).

■ **التعريف الإجرائي:** يقصد به في هذه الدراسة كافة التسهيلات الائتمانية والقروض المصرفية والحلول التمويلية الرقمية التي قدمتها البنوك التجارية السعودية لهذه المنشآت خلال الفترة (2023-2026)، والتي يتم قياسها من خلال استجابات أفراد العينة في "الاستبيان".

2. المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs)

■ **التعريف الاصطلاحي:** هي المنشآت التي يتم تصنيفها بناءً على معايير حجم العمالة السنوية أو إجمالي الإيرادات السنوية، وتعد المحرك الرئيسي للابتكار والنمو في الاقتصاد الوطني (Monsha'at, 2025).

■ **التعريف الإجرائي:** هي المنشآت العاملة في المملكة العربية السعودية التي يتراوح عدد موظفيها بين (1-249) موظفاً، أو لا تتجاوز إيراداتها السنوية 200 مليون ريال وفقاً لتصنيف الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت".

- المنشآت المتناهية الصغر: (1-5 موظفين) أو إيرادات (0-3 ملايين ريال).
- المنشآت الصغيرة: (6-49 موظفاً) أو إيرادات (3-40 مليون ريال).
- المنشآت المتوسطة: (50-249 موظفاً) أو إيرادات (40-200 مليون ريال).

3. تحسين مستوى المعيشة (Improving Standard of Living)

- **التعريف الاصطلاحي:** هو المستوى المادي والرفاهية التي يتمتع بها الأفراد داخل المجتمع، ويقاس بقدرة الدخل الفردي على تغطية التكاليف الضرورية والكمالية من سلع وخدمات، وتوفير الرعاية والراحة المادية.
- **التعريف الإجرائي:** هو الأثر المباشر الناتج عن التمويل المصرفي والمتمثل في زيادة الدخل السنوي لأصحاب وموظفي المنشآت، وتحسن قدرتهم الشرائية، واستقرارهم المادي. ويقاس من خلال الدرجة التي يحصل عليها المستقصى منه في "محور مستوى المعيشة" بالاستبيان.

4. خلق فرص العمل (Job Creation)

- التعريف الاصطلاحي: هي عملية توليد وظائف جديدة في الاقتصاد، وتحويل البطالة إلى قوة عاملة منتجة، مع التركيز على استقطاب وتوطين الكوادر الوطنية "السعودة" لرفع كفاءة سوق العمل (Almalki, 2024).
- التعريف الإجرائي: هو مدى قدرة التمويل البنكي السعودي على تمكين المنشآت من التوسع والتوظيف الفعلي للمواطنين والمواطنات، وخفض معدلات البطالة. ويقاس إحصائياً عبر "محور التوظيف" في أداة الاستبيان.

1.8 هيكل الدراسة

يتكون هذا البحث من أربعة فصول أساسية، روعي فيها التسلسل المنطقي من التأصيل النظري إلى التحليل الميداني والنتائج. وبهذا الترتيب، يربط كل فصل بما قبله وبما بعده لتحقيق التكامل والاستمرارية المنهجية:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة - يشمل المقدمة، المشكلة، الأهمية، الأهداف، التساؤلات، الفروض، المصطلحات، وهيكل الدراسة.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة - يستعرض تمويل المنشآت في السعودية، وتحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، والدراسات السابقة، والنظريات العلمية، ونموذج الدراسة.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة - يصف المنهج، التصميم، المجتمع والعينة، الأداة، الصدق والثبات، الأساليب الإحصائية، الأخلاقيات، الحدود، والصعوبات.

الفصل الرابع: النتائج والتوصيات - يعرض خصائص العينة، وتحليل واقع التمويل، وقياس الأثر في المعيشة والتوظيف، وتحليل المعوقات والأسئلة المفتوحة، واختبار الفروض، ومناقشة النتائج، ثم التوصيات والخاتمة العامة، يلها المراجع والملاحق.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد

يشكل الإطار النظري والدراسات السابقة الركيزة العلمية التي تُبنى عليها أي دراسة أكاديمية رصينة، حيث يعمل على تأصيل البحث الحالي في سياق المعرفة العلمية المتراكمة، ويمد الباحث بالأدوات المفاهيمية اللازمة لتحليل مشكلة الدراسة وفهم أبعادها المختلفة. وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية متكاملة: يتناول المبحث الأول الإطار النظري لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، من خلال تحليل واقع التسهيلات الائتمانية البنكية في ظل رؤية 2030، واستعراض التحول الرقمي وأثره في كفاءة التمويل المصرفي، ودور برامج الدعم الحكومية كـ"كفالة" و"بوابة التمويل" في تيسير وصول السيولة للمنشآت. وينتقل المبحث الثاني إلى تحليل المتغيرات التابعة للدراسة، متمثلة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، من خلال ربط التدفقات الائتمانية بالمشورات الاجتماعية والاقتصادية، مستنداً إلى أحدث البيانات الإحصائية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء وهيئة "منشآت". أما المبحث الثالث فيستعرض بشكل تحليلي نقدي دراسات سابقة حديثة، بهدف تحديد موقع الدراسة الحالية من خارطة البحث، واستخلاص أوجه التشابه والاختلاف، وتحديد الفجوة العلمية التي تسعى هذه الدراسة لسدها، والمتمثلة في الجمع بين أحدث البيانات التاريخية للقطاع البنكي السعودي والقياس الميداني المباشر عبر الاستبيان لاستكشاف الأثر الاجتماعي للتمويل بعيداً عن التعقيدات الإحصائية الجانبية.

2.1 تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية

يمثل التمويل حجر الزاوية في استدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث يُنظر إليه في الأدبيات الإدارية الحديثة ليس فقط كأداة لتوفير السيولة، بل كمعزز للقدرات التنافسية والابتكارية. وفي المملكة العربية السعودية، خضع هيكل التمويل المصرفي لتحولات جذرية خلال الفترة (2023-2026)، مدفوعاً بإصلاحات "برنامج تطوير القطاع المالي" وتوجهات البنك المركزي السعودي (ساما) نحو تعميق الشمول المالي الرقمي.

2.1.1 واقع التسهيلات الائتمانية البنكية في ظل رؤية 2030

تشهد البيئة الائتمانية في المملكة العربية السعودية طفرة غير مسبوقة، حيث انتقل دور البنوك من الإقراض التقليدي المتحفظ إلى تبني نماذج تمويل تدعم التنوع الاقتصادي بعيداً عن النفط. وتؤكد الدراسات أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة

أصبحت "المحرك الاستراتيجي" لتحقيق أهداف رؤية 2030، لا سيما فيما يتعلق برفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى 65% (Kayani & Alzaid, 2025).

1. النمو التاريخي في حجم الائتمان (2023-2025): وفقاً للنشرات الإحصائية المحدثّة، حققت التسهيلات الائتمانية الموجهة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومنتاهية الصغر نمواً قياسياً؛ إذ قفز إجمالي التمويل من 275.5 مليار ريال في نهاية عام 2023 ليصل إلى مستوى تاريخي قدره 446.9 مليار ريال بنهاية الربع الثالث من عام 2025، بمعدل نمو سنوي لافت بلغ 36% (Argaam, 2026; Al-Weeam, 2026). هذا النمو يعكس استجابة النظام المصرفي للطلب المتزايد على رأس المال العامل والاستثمارات التوسعية في قطاعات التكنولوجيا، السياحة، والخدمات اللوجستية.

2. هيكلية التوزيع الائتماني حسب حجم المنشأة: تظهر البيانات أن القطاع البنكي يستحوذ على نصيب الأسد من عمليات الإقراض بنسبة 95.7% من إجمالي التسهيلات، بينما تساهم شركات التمويل بالنسبة المتبقية. وبالنظر إلى توزيع هذه القروض بنهاية عام 2025، نجد أن المنشآت المتوسطة استحوذت على 50% من إجمالي التسهيلات المصرفية (بقيمة 211.8 مليار ريال)، تلتها المنشآت الصغيرة بنسبة 36%، ثم المنتاهية الصغر بنسبة 15% (SAMA, 2025; Argaam, 2026). هذا التوزيع يشير إلى نضج تدريجي في قدرة المنشآت المتوسطة على الوفاء بمتطلبات البنوك، في حين لا تزال المنشآت الأصغر تتطلب سياسات ائتمانية أكثر مرونة.

3. التحديات الاستراتيجية وفجوة التمويل: رغم هذا النمو الكمي، تشير الدراسات الأكاديمية إلى وجود تحدي في "حصة المنشآت" من إجمالي المحافظ الإقراضية للبنوك؛ حيث وصلت هذه النسبة إلى 9.4% في عام 2024، مع طموح حكومي للوصول إلى 20% بحلول عام 2030 (Hashem, 2025). ويرجع ذلك إلى استمرار اعتماد بعض البنوك على الضمانات العينية التقليدية بدلاً من التقييم القائم على التدفقات النقدية، وهو ما يمثل عقبة أمام المنشآت الناشئة التي لا تمتلك أصولاً ثابتة كافية (Kayani & Alzaid, 2025; Sidani, 2024).

2.1.2 التحول الرقمي وأثره في كفاءة التمويل المصرفي

يعتبر التحول الرقمي في القطاع المالي السعودي (FinTech) المحفز الرئيسي لرفع كفاءة الوصول إلى التمويل خلال الفترة (2023-2026). لم يعد التمويل يتطلب زيارات ميدانية معقدة، بل أصبح يعتمد على بنية تحتية رقمية متطورة تتيح تحليل الجدارة الائتمانية في وقت قياسي.

1. أتمتة العمليات المصرفية وتقليل التكاليف: أحدثت التقنيات المالية ثورة في كيفية إدارة البنوك السعودية لمحففظها الائتمانية. وتشير الدراسات الميدانية إلى أن نسبة العمليات المصرفية المؤتمتة ارتفعت من 68% في عام 2023 لتصل إلى 82% في عام 2024 (Aldaarmi, 2025; SNB, 2024). هذا التحول أدى إلى تقليل التكاليف التشغيلية للبنوك، مما مكّنها من تقديم منتجات تمويلية بأسعار تنافسية للمنشآت الصغيرة، بالإضافة إلى تقليل الفجوة الزمنية بين طلب التمويل والحصول على السيولة (Aldaarmi, 2025).

2. دور الذكاء الاصطناعي والبلوكشين في الشفافية:

أثبتت النتائج الإحصائية أن تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) ساهم بشكل معنوي في تحسين عملية اتخاذ القرار الائتماني وتقييم المخاطر (بمعامل ارتباط $\beta=0.68$) بينما عززت تقنية "البلوكشين" من مستويات الشفافية والأمان في التعاملات المالية (Aldaarmi, 2025). هذه الحلول الرقمية مكنت البنوك من الوصول إلى بيانات التدفقات النقدية الفعلية عبر نقاط البيع (POS) التي تجاوز عدد أجهزتها 2.1 مليون جهاز في عام 2025، مما جعل التمويل القائم على الإيرادات بديلاً فعالاً للتمويل التقليدي (SAMA, 2025; Aldaarmi, 2025).

3. ظهور البنوك الرقمية وشركات التمويل البديل: خلال الفترة 2024-2026، بدأ تأثير البنوك الرقمية المرخصة (مثل بنك D360 وبنك STC) يظهر بوضوح في السوق، حيث ركزت هذه المؤسسات على سد الفجوات التي تتركها البنوك التقليدية عبر تقديم حلول "التمويل الجماعي" و"شراء الفواتير" إلكترونياً (Argaam, 2026). وقد ساهم ذلك في رفع نسبة المدفوعات الرقمية في قطاع التجزئة لتتجاوز 79%، مما وفر قاعدة بيانات ضخمة ساعدت في "إضفاء الطابع الرسمي" على الأنشطة الاقتصادية للمنشآت الصغيرة، وبالتالي تحسين فرصها في الحصول على الائتمان (SAMA, 2024; Thunes, 2025).

2.1.3 دور برامج الدعم (كفالة، بوابة التمويل) في تيسير وصول السيولة

لعبت برامج الدعم الحكومية دور "الميسر الائتماني" الذي يقلل من مخاطر الإقراض بالنسبة للبنوك، ويحفزها على التوسع في تمويل قطاعات لم تكن جذابة ائتمانياً في السابق.

1. برنامج "كفالة" كركيزة لتقليل المخاطر: يعتبر برنامج ضمان تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة "كفالة" الأداة الأهم في استراتيجية "تخفيف المخاطر". وبحلول منتصف عام 2025، بلغت قيمة الضمانات الائتمانية التي قدمها البرنامج

منذ انطلاقه أكثر من 86.8 مليار ريال، استفاد منها ما يتجاوز 26,095 منشأة (Hashem, 2025; Monsha'at, 2025). إن قيام البرنامج بتغطية ما يصل إلى 95% من مخاطر التعثر في بعض المنتجات ساعد البنوك السعودية على زيادة ثقتها في الإقراض، خاصة في المناطق الواعدة والمشاريع التي تقودها النساء (Hashem, 2025).

2. "بوابة التمويل" والربط الموحد: ساهمت "بوابة التمويل" التابعة لهيئة (منشآت) في تبسيط رحلة رائد الأعمال؛ حيث تعمل كمنصة رقمية موحدة تربط المنشآت بأكثر من 45 جهة تمويلية. وقد مكنت هذه المبادرة أصحاب الأعمال من تقديم طلباتهم لعدة جهات بضغطة زر واحدة، مما عزز المنافسة بين البنوك لتقديم أفضل الشروط والأسعار (Monsha'at, 2025). وتؤكد التقارير أن قيمة الفرص التمويلية المعتمدة عبر المنصات الرقمية وصلت إلى 2.6 مليار ريال خلال عام 2025 وحده (Al-Arabiya, 2026).

3. بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتمويل غير المباشر: يمثل تأسيس "بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة" تحولاً مؤسسياً نحو سد الفجوة التمويلية. ومن خلال مبادرة "الإقراض غير المباشر" و"الاستثمار الجريء"، ضخ البنك سيولة ضخمة عبر شركات التمويل والبنوك لضمان استمرارية المشاريع الابتكارية. وفي أواخر عام 2025، وقع البنك اتفاقيات استراتيجية بقيمة 750 مليون ريال لتعزيز حلول التمويل البديلة، مما ساعد في تحسين الملاءة المالية للمنشآت وتقليل اعتمادها على التمويل الذاتي المحدود (SME Bank, 2025; SNB, 2025).

يتضح أن قطاع تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية قد دخل مرحلة "النضج الرقمي والائتماني" خلال الفترة (2023-2026). إن القفزة التاريخية في حجم التسهيلات الائتمانية لتصل إلى 446.9 مليار ريال بنهاية الربع الثالث من عام 2025 تعكس استجابة استراتيجية من البنوك السعودية لمستهدفات رؤية 2030. وقد ساهم التحول الرقمي، الذي رفعت بموجبه المصارف نسبة أتمتة عملياتها إلى 82%، في تفتيت العقبات التقليدية وتيسير وصول السيولة لرواد الأعمال في وقت قياسي. وبالرغم من هذه المنجزات، يظل التحدي قائماً في رفع حصة المنشآت من إجمالي المحافظ الإقراضية لتصل إلى 20%، وهو ما يتطلب استدامة التكامل بين السياسات النقدية لـ "ساما" وبرامج الضمان مثل "كفالة" لتعزيز ثقة الممولين في القطاعات الناشئة.

2.2 تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل

يمثل البعد الاجتماعي لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الغاية القصوى للتحويلات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية؛ إذ لا يُنظر للتمويل المصرفي كتدفق نقدي مجرد، بل كأداة لتمكين الأفراد وتحسين جودة حياتهم. ويتناول هذا المبحث تحليل العلاقة المباشرة بين التدفقات الائتمانية البنكية وبين المتغيرين التابعين للدراسة: "تحسين مستوى المعيشة" و"خلق فرص العمل"، وذلك في ضوء المستجدات الإحصائية والأكاديمية للفترة (2023-2026).

2.2.1 أثر التمويل في تحسين مستوى المعيشة

يعرف مستوى المعيشة في الفكر الإداري الحديث بأنه ميزان الرفاهية المادية الذي يتمتع به الفرد أو الأسرة، ويقاس بمدى كفاية الدخل لتغطية الاحتياجات الأساسية والكمالية، وتوفر سبل الراحة والخدمات النوعية (Al-Tayeb, 2025; OECD, 2025).

1. تنمية الدخل الفردي والقوة الشرائية: أثبتت الدراسات التطبيقية في البيئة السعودية وجود ارتباط وثيق ومباشر بين حصول المنشآت على التمويل وبين زيادة الأجور السنوية التي يضخها القطاع في الاقتصاد. ووفقاً لبيانات عام 2024، بلغت القيمة الإجمالية للأجور السنوية في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة نحو 257 مليار ريال، بمتوسط أجر شهري قدره 2.9 ألف ريال للفرد (Monsha'at, 2025). هذا الحقن المالي المباشر يؤدي إلى رفع القوة الشرائية للأسر، مما ينعكس إيجاباً على مؤشر كلفة المعيشة الذي سجل استقراراً ملحوظاً بـ 30.4 نقطة في عام 2026 مقارنة بالمتوسطات العالمية (Alwatan, 2026).

2. التمويل كأداة للاستقرار الأسري والرفاهية: تشير التحليلات الميدانية إلى أن حوالي 80% من المستفيدين من تمويل المشاريع الصغيرة ينتمون لعائلات مكونة من أربعة أفراد أو أكثر، مما يعني أن نجاح المنشأة في الوصول للسيولة يساهم بشكل مباشر في توفير الأمان المادي لشريحة واسعة من المجتمع (Al-Tayeb, 2025). إن التمويل يتيح للمنشآت تحسين جودة منتجاتها وخدماتها، مما يوفر للمواطن السعودي خيارات استهلاكية بجودة أعلى وتكلفة أقل، وهو ما يعد جوهر برنامج "جودة الحياة" ضمن رؤية 2030 (Vision 2030, 2025; Analytix, 2026).

3. تعزيز الاستثمار في رأس المال البشري: يؤدي التمويل المصرفي المستقر إلى تمكين أصحاب المنشآت من تخصيص موارد لتحسين ظروف العمل والتدريب، مما يرفع من القيمة السوقية للموظفين السعوديين. وتؤكد الدراسات أن المنشآت

التي تتلقى دعماً تموالياً تزيد استثماراتها في التعليم والصحة لموظفيها، مما يعزز الحراك الاجتماعي والاقتصادي الصاعد للأفراد (National Development Fund, 2024; Rivera et al., 2026).

2.2.2 دور التمويل في خلق فرص العمل

تُصنف المنشآت الصغيرة والمتوسطة عالمياً بأنها "كثيفة العمالة"، حيث توفر نحو 4 من أصل كل 5 وظائف جديدة في الأسواق الناشئة (National Development Fund, 2024; Kayani & Alzaid, 2025). وفي المملكة، أصبح التمويل المصرفي هو المحرك الرئيسي لتحويل طموحات التوظيف إلى واقع ملموس.

1. نمو معدلات التوظيف القطاعي (2023-2025): شهد سوق العمل السعودي تحولاً هيكلياً نتيجة التدفقات الائتمانية الضخمة؛ إذ ارتفع عدد العاملين في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من 6.9 مليون موظف في عام 2023 ليصل إلى 7.9 مليون موظف بنهاية عام 2024 (Monsha'at, 2025). وتشير تقارير مؤشر مديري المشتريات (PMI) الصادرة في مطلع عام 2026 إلى أن الربع الأخير من عام 2025 سجل وتيرة قياسية في خلق الوظائف داخل المنشآت الصغيرة هي الأعلى منذ أكثر من عقد (S&P Global, 2026).

2. توطين الوظائف (السعودة) والاستدامة: ساهم التمويل الميسر في تقليل الفجوة بين القطاعين العام والخاص؛ حيث لم يعد الشاب السعودي ينتظر الوظيفة الحكومية، بل أصبح يجد في المنشآت الصغيرة الممولة بيئة عمل جاذبة. وقد انخفض معدل البطالة بين السعوديين إلى مستوى تاريخي بلغ 6.3% في الربع الأول من عام 2025، مدعوماً بزيادة مشاركة المرأة التي تجاوزت 36% (GASTAT, 2025; Almalki, 2024). إن التمويل يضمن "استدامة الوظيفة" من خلال توفير رأس المال اللازم للمنشأة لمواجهة تقلبات السوقية، مما يمنع تسريح العمالة الوطنية (Sidani, 2024; Rivera et al., 2026).

3. الابتكار في خلق الوظائف النوعية: أدى التوسع في "التمويل الرقمي" و"التمويل الاجتماعي" (مثل الوقف الإسلامي) إلى ظهور قطاعات جديدة كلياً في الاقتصاد السعودي، مثل التجارة الإلكترونية التي سجلت 40,953 سجلاً تجارياً في نهاية 2024 (Monsha'at, 2024; MDPI, 2025). هذه القطاعات خلقت وظائف "نوعية" في مجالات البرمجة، اللوجستيات، وتحليل البيانات، مما ساهم في استيعاب الخريجين الجدد وتطوير مهاراتهم المهنية (Scope HRD, 2025; Al-Arabiya, 2026).

2.2.3 تحليل العلاقة المباشرة بين التمويل والمؤشرات الاجتماعية

تعتمد هذه الدراسة على فرضية الأثر المباشر، حيث تخلص الأدبيات الحديثة إلى أن "التعميق المالي" في البنوك السعودية يؤدي إلى نتائج اجتماعية فورية دون الحاجة لمتغيرات وسيطة معقدة.

1. الارتباط الإحصائي: أثبتت النتائج الميدانية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين

حجم القرض الممنوح وبين قدرة المنشأة على توظيف مواطنين جدد ورفع مستويات دخلهم (Al-Tayeb, 2025; Karna, 2025).

2. تجاوز العقبات الإدارية: تشير الدراسات إلى أن تبسيط إجراءات التمويل (مثل مبادرة "تمويلك بيومين") يقلل من

المخاطر الإدارية ويسمح للمنشأة بالتركيز على التوسع التشغيلي، وهو ما يترجم مباشرة إلى فرص عمل (Monsha'at, 2025; Hashem, 2025).

3. العدالة التنموية: يساهم انتشار تمويل المنشآت في المدن الصغيرة والمناطق الريفية في خلق توازن اقتصادي وجغرافي،

مما يحسن مستوى المعيشة الشامل في كافة أرجاء المملكة ويحد من الهجرة نحو المدن الكبرى (National Development Fund, 2024; Al-Tayeb, 2025).

نستخلص أن الدور التنموي لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة يتجاوز مجرد دعم الأنشطة التجارية ليصل إلى العمق الاجتماعي للأسر السعودية. فقد أثبت التحليل الإحصائي وجود علاقة طردية ومباشرة بين تدفق الائتمان البنكي وبين تحسن مستوى المعيشة، حيث ضخ هذا القطاع أجوراً سنوية تجاوزت 257 مليار ريال في عام 2024، مما عزز القوة الشرائية والرفاهية المادية للمواطنين. وفي مسار التوظيف، برز التمويل كالمحرك الرئيسي لخلق فرص العمل، حيث مكن المنشآت من استيعاب 7.9 مليون موظف وساهم في خفض معدل البطالة بين السعوديين إلى مستوى تاريخي بلغ 6.3% في عام 2025. إن هذا الارتباط الوثيق يؤكد أن التمويل المصرفي هو الأداة الأكثر فاعلية لتحقيق العدالة التنموية وتوطين الوظائف، شريطة استمرارية توجيهه نحو المشاريع المستدامة والابتكارية.

2.3 الدراسات السابقة

يتناول هذا المحور استعراضاً لأبرز الدراسات الحديثة التي تناولت تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، مع التركيز على البيئة السعودية والخليجية والعالمية.

2.3.1 الدراسات العربية

1. دراسة (Almalki, 2024) بعنوان: "المنشآت الصغيرة والمتوسطة وأثرها على خلق فرص العمل: منظور التوظيف في المملكة العربية السعودية".

استهدفت هذه الدراسة استكشاف مدى مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تقليل معدلات البطالة، مع تحليل الفرص الوظيفية المتاحة للشباب والنساء في القطاع الخاص. ولتحقيق ذلك، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي النوعي من خلال إجراء مقابلات متعمقة واستطلاعات رأي. وقد خلصت النتائج إلى أن توفير التمويل والحوافز للمنشآت الصغيرة أدى إلى زيادة نوعية في توظيف القوى العاملة الوطنية، رغم وجود تحديات تتعلق بالرسوم الحكومية والإجراءات التنظيمية. وأوصت الدراسة بضرورة التمييز بين المنشآت الصغيرة والشركات الكبرى في السياسات التنظيمية. وتتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالي في دراسة أثر المنشآت على "خلق فرص العمل" والتركيز على رؤية المملكة 2030، بينما تختلف في المنهجية المتبعة؛ إذ ركزت على المنهج النوعي (المقابلات)، في حين يعتمد البحث الحالي على المنهج الكمي (الاستبيان) لتحليل العلاقات الإحصائية بين المتغيرات.

2. دراسة (Alghanmi & Amuda, 2024) بعنوان: "تحليل مقارن لأثر سياسات الأسر في السعودية ونيجيريا على تحقيق نمو اقتصادي مستدام".

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف كيفية مساهمة السياسات المالية والائتمانية في تحسين جودة حياة الأسر، وذلك عبر المنهج التحليلي المقارن المعتمد على مصادر مكتبية وقواعد بيانات (WOS). وقد خلصت الدراسة إلى أن الائتمان المقدم للأسر والمنشآت في السعودية ساهم في استقرار الدخل ونمو القطاع غير النفطي، وأوصت بمعالجة التحديات الاقتصادية عبر تحسين الوصول إلى الائتمان لدعم الأمن المالي للأسر. وتتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالي في الاهتمام بمتغير "مستوى المعيشة" وجودة الحياة، بينما تختلف في كونها دراسة مقارنة دولية، في حين أن البحث الحالي تطبيقي محلي يركز على السياق السعودي حصراً.

3. دراسة (هارون وعمر، 2024) بعنوان: "دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية التمويل البنكي المتوافق مع الشريعة الإسلامية في استيعاب الأيدي العاملة وتوفير فرص العمل. ولتحقيق ذلك، اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى ضرورة تمويل المنشآت الصغيرة لدعم وتطوير الأيدي العاملة والحد من البطالة. وأوصت الدراسة بتطوير منتجات تمويلية إسلامية مخصصة لهذه المنشآت. وتتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالي في دراسة دور البنوك وتأثيرها على التوظيف، بينما تختلف في السياق الجغرافي (ليبيا) والتركيز الحصري على المصارف الإسلامية، في حين يتناول البحث الحالي البنوك التجارية بشكل عام في المملكة العربية السعودية.

4. دراسة (Al-Tayeb, 2025) بعنوان: "أثر تمويل المشروعات الصغيرة في التخفيف من مشكلات البطالة وتحسين مستويات المعيشة في المملكة العربية السعودية".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس الأثر الإحصائي للتمويل المقدم للمشروعات الصغيرة على مؤشرات الفقر والبطالة وجودة الحياة للأسر السعودية. ولتحقيق ذلك، اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة قوامها 100 صاحب مشروع. وقد خلصت النتائج إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل وتحسن الدخل المعيشي، حيث أظهرت النتائج أن 80% من المستفيدين تمكنوا من إعالة أسر كبيرة بفضل نجاح مشاريعهم. وأوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك التجارية بتسهيل إجراءات الائتمان لتبسيط عمليات تشغيل المشاريع الصغيرة. وتتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالي في النطاق المكاني (السعودية)، والمتغيرات الرئيسية (التمويل، مستوى المعيشة، التوظيف)، واستخدام أداة الاستبيان، بينما تختلف في تركيزها على المشروعات الصغيرة فقط، في حين يشمل البحث الحالي المنشآت المتوسطة أيضاً، إضافة إلى أن حجم عينتها محدود مقارنة بالعينة المستهدفة في البحث الحالي.

5. دراسة (Aldaarmi, 2025) بعنوان: "التحول الرقمي في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية: الاستفادة من الوساطة المالية الرقمية لتجاوز التحديات".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تقنيات التكنولوجيا المالية (FinTech) في رفع كفاءة وصول المنشآت السعودية للتمويل، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات من 307 منشأة. وقد خلصت النتائج إلى أن الحلول الرقمية ساهمت في تقليل زمن الحصول على الائتمان وحسّنت الأداء المالي للمنشآت، وأوصت الدراسة بزيادة الوعي

المالي الرقمي لدى رواد الأعمال. وتتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالي في استخدام أداة الاستبيان والتطبيق على البيئة السعودية، بينما تختلف في تركيزها على الأداء التنظيمي للمنشأة، في حين يركز البحث الحالي على الأثر الاجتماعي المتمثل في "مستوى المعيشة والتوظيف".

6. دراسة (العميل وآخرون، 2025) بعنوان: "واقع وتحديات تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية لدعم أهداف رؤية 2030".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل حجم التسهيلات الائتمانية البنكية وتحديد الفجوات التمويلية التي تواجه قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ولتحقيق ذلك، اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة التقارير المالية والإحصائية الرسمية. وقد خلصت الدراسة إلى وجود قفزة تاريخية في التمويل البنكي، مع استمرار حاجة المنشآت الناشئة إلى ضمانات مرنة، وأوصت بتطوير أسواق الدين وتسريع التحول الرقمي المالي. وتتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالي في النطاق الزمني والتركيز على البنوك السعودية، بينما تختلف في اعتمادها على البيانات الثانوية (تقارير ساما)، في حين يعتمد البحث الحالي على البيانات الأولية عبر الاستبيان مما يتيح فهماً أعمق لتصورات المستفيدين الفعليين.

7. دراسة (بلاتريش، حجاج، وبوشكيفة، 2025) بعنوان: "دور حاضنات ومسرعات الأعمال الرقمية في التنمية المستدامة للمشاريع الناشئة: دراسة ميدانية في الإمارات".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الدعم التمويلي والتقني المقدم من حاضنات ومسرعات الأعمال الرقمية في نمو المشاريع وخلق الوظائف، وذلك بتطبيق المنهج الوصفي التحليلي واستخدام استبيان لجمع البيانات من عينة قوامها 180 رائد أعمال في مؤسسة دبي للمستقبل. وقد خلصت النتائج إلى وجود ارتباط قوي بين جودة خدمات الدعم وقدرة المشاريع على توليد فرص العمل، وأوصت الدراسة بتبسيط الإجراءات التنظيمية عبر منصات رقمية موحدة. وتتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالي في استخدام الاستبيان ودراسة "فرص العمل" كمتغير تابع، بينما تختلف في النطاق المكاني (الإمارات) والتركيز على الحاضنات ومسرعات الأعمال بدلاً من البنوك المصرفية.

8. دراسة (Oraby, 2025) بعنوان: "أثر تقنية البلوكشين على وظائف المحاسبة والمراجعة: أدلة من السعودية".

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف كيفية مساهمة التقنيات المالية الحديثة، وتحديدًا تقنية البلوكشين، في تعزيز شفافية المعاملات المالية داخل المنشآت. ولتحقيق ذلك، اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن تبني التقنيات

الرقمية في المنشآت الصغيرة يزيد من ثقة الممولين (البنوك) ويقلل مخاطر الائتمان، وأوصت بدمج هذه التقنيات في التقارير المالية لتسهيل الاقتراض. وتتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالي في البيئة السعودية الحديثة، بينما تختلف في توجهها الفني المحاسبي، إذ إن البحث الحالي إداري واجتماعي بطبيعته.

9. دراسة (Al-Shalawi, 2026) بعنوان: "السياسات العامة في تعزيز وتمويل الابتكار في المملكة العربية السعودية".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية مبادرات التمويل الحكومي والبنكي في دعم المشاريع المبتكرة وريادة الأعمال، وذلك عبر المنهج الوصفي التحليلي لمراجعة السياسات العامة. وقد خلصت الدراسة إلى أن التمويل الموجه للابتكار ساهم في خلق قطاعات اقتصادية جديدة، لكن صعوبة الوصول إلى المعلومات الائتمانية تظل عائقاً رئيسياً، وأوصت الدراسة بتبسيط الإجراءات وإنشاء جهة موحدة لتمويل الابتكار. وتتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالي في دراسة "التمويل" كمتغير مستقل، بينما تختلف في التركيز على "الابتكار" كمخرج رئيسي، في حين يركز البحث الحالي على "مستوى المعيشة والتوظيف" كمخرجات اجتماعية.

2.3.2 الدراسات الأجنبية

10. دراسة (Tom, 2023) بعنوان: "أثر التمويل الأصغر على تحسين المستوى المعيشي: دراسة حالة السودان".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مساهمة مؤسسات التمويل الأصغر في رفع دخل الأفراد وتطوير مهاراتهم، وذلك من خلال تطبيق المنهج الوصفي التحليلي. وقد خلصت النتائج إلى أن التمويل الأصغر ساعد في تحسين دخل الفئات المستهدفة، ولا سيما النساء، وعزز الشمول المالي. وأوصت الدراسة بتطوير آليات التقييم لضمان الاستخدام الأمثل للتمويل في تحقيق الرفاهية الاجتماعية. وتتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالي في المتغير التابع (مستوى المعيشة)، بينما تختلف في التركيز على "التمويل الأصغر" بدلاً من "التمويل البنكي العام" الموجه للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

11. دراسة (Koura et al., 2024) بعنوان: "External financing challenges for SMEs in emerging economies".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العقبات التي تحول دون حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات الناشئة على الائتمان الخارجي، واعتمدت في ذلك على المنهج الكمي القائم على مسوحات دولية. وقد خلصت النتائج إلى أن شروط الضمانات الصارمة وتمييز البنوك لصالح الشركات الكبرى يمثلان العائق الأكبر أمام حصول المنشآت الصغيرة على التمويل، وأوصت الدراسة بتحسين عدالة توزيع الائتمان البنكي. وتتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالي في تشخيص معوقات

التمويل، بينما تختلف في نطاقها الجغرافي الواسع (الدول الناشئة) وعدم تركيزها المباشر على مخرجات المعيشة والتوظيف كمتغيرات تابعة.

12. دراسة (Jasmine & Rohim, 2024) بعنوان: " Sharia green crowdfunding as a sustainable financing

"solution for halal MSMEs empowerment

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية التمويل الجماعي الإسلامي في تمكين المنشآت الصغيرة المستدامة، وذلك عبر المنهج القائم على المراجعة المنهجية للأدبيات. وقد خلصت الدراسة إلى أن منصات التمويل البديلة تعزز الوصول إلى رأس المال وتساهم في التمكين الاجتماعي، وأوصت بدمج مبادئ الاستدامة في نماذج التمويل. وتتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالي في دراسة تمويل المنشآت والبعد الاجتماعي (التمكين)، بينما تختلف في التركيز على "التمويل الجماعي" بدلاً من "التمويل البنكي التقليدي".

13. دراسة (Burger & Arampatzi, 2025) بعنوان: "Vision 2030 and Subjective Well-Being in Saudi Arabia".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر إصلاحات رؤية المملكة 2030 على الرفاهية الذاتية وجودة حياة المواطنين السعوديين، وذلك عبر المنهج الإحصائي القياسي المعتمد على بيانات (Gallup World Poll) لعقد كامل. وقد خلصت النتائج إلى أن الإصلاحات أدت إلى زيادة الرضا عن المعيشة وكفاية الدخل بشكل ملموس، وأوصت الدراسة بمواصلة السياسات التي تعزز الاستقلال المالي للأفراد. وتتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالي في دراسة مخرج "مستوى المعيشة" في السياق السعودي، بينما تختلف في عدم تخصيصها للتمويل البنكي كمتغير مستقل وحيد، بل تناولت أثر الإصلاحات بشكل عام.

14. دراسة (Karna, 2025) بعنوان: " Role of Microfinance in Supporting SME Growth In Low-Income

"Communities and Achieving Economic Development

هدفت هذه الدراسة إلى فحص دور التمويل الأصغر في دعم نمو المنشآت في المجتمعات منخفضة الدخل وتحقيق الرفاهية الاقتصادية. ولتحقيق ذلك، اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت استبانة لجمع البيانات من أصحاب المشاريع. وقد خلصت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التمويل وبين خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة، وأوصت الدراسة بتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية لتعزيز الأداء الاقتصادي للمنشآت. وتتشابه هذه

الدراسة مع البحث الحالي في الأهداف (التوظيف والمعيشة) واستخدام أداة الاستبيان، بينما تختلف في كونها دراسة دولية عامة لا تقتصر على المملكة العربية السعودية.

15. دراسة (Rivera et al., 2026) بعنوان: "A Decade of Progress: Inside Saudi Arabia's Labor Market

"Transformation".

هدفت هذه الدراسة الصادرة عن البنك الدولي إلى تحليل التحول الهيكلي في سوق العمل السعودي بعد عقد من تطبيق رؤية 2030، وذلك عبر المنهج التحليلي الإحصائي المقارن لبيانات عامي 2015 و2025. وقد خلصت النتائج إلى أن توظيف القطاع الخاص في المنشآت الصغيرة قفز بنسبة كبيرة، وانخفضت معدلات البطالة إلى مستوى تاريخي، وأوصت الدراسة بالاستمرار في تنمية المهارات البشرية لمواكبة متطلبات الاقتصاد الجديد. وتتشابه هذه الدراسة مع البحث الحالي في دراسة "خلق فرص العمل" والبيئة السعودية، بينما تختلف في شموليتها لكافة قطاعات العمل وعدم حصرها في أثر التمويل البنكي فقط.

2.3.3 التعقيب على الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية

يتضح من استعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية أن تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة يحظى باهتمام متزايد؛ لما له من دور في دعم النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة. وقد أجمعت غالبية الدراسات، مثل (Almalki (2024)، و (Al-Tayeb (2025)، و (Karna (2025)، على وجود أثر إيجابي للتمويل في تعزيز التشغيل وتحسين الدخل، كما أكدت دراسات (Aldaarmi (2025) و (Oraby (2025) أهمية التحول الرقمي في رفع كفاءة الخدمات التمويلية وتسهيل الوصول إلى الائتمان. كما اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة العميل وآخرون (2025) ودراسة Koura وآخرون (2024) في أهمية معالجة معوقات التمويل، إلا أنها تختلف عن معظم الدراسات السابقة في أنها لا تقتصر على قياس الأداء المالي أو الاقتصادي للمنشآت، وإنما تركز على الأثر الاجتماعي للتمويل من خلال الجمع بين تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل ضمن نموذج تحليلي واحد. كذلك، اعتمدت غالبية الدراسات السابقة على البيانات الثانوية أو تناولت أدوات تمويلية متخصصة أو بيانات جغرافية مختلفة، بينما تعتمد الدراسة الحالية على بيانات ميدانية أولية من البيئة السعودية، مما يعزز دقة النتائج وارتباطها بالواقع.

ومن خلال التحليل النقدي للدراسات السابقة، تتضح فجوة بحثية تتمثل في محدودية الدراسات التي تناولت بصورة متكاملة أثر التمويل المصرفي في كل من تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل داخل المملكة العربية السعودية، مع الأخذ في الاعتبار التحولات التي شهدتها القطاع المالي في ظل رؤية المملكة العربية السعودية 2030. كما أن معظم الدراسات ركزت على أحد الجوانب الاقتصادية أو التنظيمية، دون الربط بين الأبعاد التمويلية والاجتماعية في إطار واحد. وعليه، تتمثل الإضافة العلمية للدراسة الحالية في تقديم نموذج بحثي متكامل يفسر أثر تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، اعتماداً على بيانات ميدانية حديثة من البنوك والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، بما يسهم في إثراء الأدبيات العلمية وتقديم نتائج يمكن الاستفادة منها في تطوير السياسات التمويلية وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

2.4 النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث

يشكل الإطار النظري الركيزة العلمية التي تُبنى عليها الدراسة، حيث يعمل على تأصيل البحث الحالي في سياق المعرفة العلمية المتراكمة، ويمد الباحث بالأدوات المفاهيمية اللازمة لتحليل مشكلة الدراسة وفهم أبعادها المختلفة. تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من النظريات الاقتصادية والإدارية التي تشرح العلاقة بين التمويل المصرفي والتنمية الاجتماعية، ويمكن تلخيصها في النظريات التالية:

أولاً: نظرية التعميق المالي: تعتبر نظرية التعميق المالي من أهم النظريات التي تفسر العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وقد طرحها كل من (Goldsmith, 1969; McKinnon, 1973; Shaw, 1973) حيث تركز على دور القطاع المالي في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تحسين كفاءة تخصيص الموارد، وتوسيع نطاق الخدمات المالية، وزيادة حجم الائتمان المتاح للقطاع الخاص (Kayani & Alzaid, 2025). وتشير هذه النظرية إلى أن النمو في حجم الائتمان المصرفي، والتنوع في المنتجات المالية، والتحول الرقمي في الخدمات المالية، كلها عوامل تسهم في تعزيز النشاط الاقتصادي، وتحسين مستويات المعيشة، وخلق فرص العمل (Al-Tayeb, 2025). وتطبيقاً لهذه النظرية على السياق السعودي، يشير النمو التاريخي في حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق تقدم ملحوظ في عمق التمويل المصرفي.

ثانياً: نظرية الشمول المالي: تركز نظرية الشمول المالي على أهمية إتاحة الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع، وخاصة الفئات المهمشة والأقل دخلاً، كأداة للحد من الفقر وتحسين مستويات المعيشة وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل (Beck, 2015; Demirgüç-Kunt, & Levine, 2007). وتشير هذه النظرية إلى أن الشمول المالي لا يقتصر على توفير الخدمات المالية فحسب، بل يشمل أيضاً ضمان جودتها، وملاءمتها لاحتياجات المستفيدين، وقدرتها على تحسين حياتهم (Al-Tayeb, 2025). وفي السياق السعودي، تجسدت جهود الشمول المالي من خلال مبادرات مثل "بوابة التمويل" وبرنامج "كفالة"، مما شجع البنوك على الإقراض للمنشآت الناشئة والقطاعات الواعدة.

ثالثاً: نظرية رأس المال البشري: تعود نظرية رأس المال البشري إلى (Schultz, 1961; Becker, 1964)، وتشير إلى أن الاستثمار في التعليم والتدريب والصحة يعزز إنتاجية الفرد وقدرته على الكسب، مما ينعكس على مستوى معيشته ورفاهيته. وتوسعاً لهذه النظرية، يمكن القول إن التمويل المصرفي الذي يوجه إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة يعزز قدرتها على الاستثمار في رأس المال البشري من خلال توفير بيئة عمل أفضل، وتدريب الموظفين، وتحسين الأجور والمزايا الوظيفية، مما يرفع من إنتاجيتهم وقدرتهم التنافسية (Burger & Arampatzi, 2025; Rivera et al., 2026).

رابعاً: نظرية الائتمان والتنمية: تركز هذه النظرية على دور الائتمان المصرفي في تحفيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وتشير إلى أن وصول المنشآت إلى الائتمان يمكنها من زيادة الإنتاج، وتحسين كفاءة العمليات، وتوسيع نطاق نشاطها، مما يخلق فرص عمل جديدة ويعزز مستويات الدخل والمعيشة (Schumpeter, 1911; King & Levine, 1993). وتؤكد النظرية أن الائتمان ليس مجرد أداة تمويلية، بل هو محفز للابتكار وريادة الأعمال والتوسع الاقتصادي.

خامساً: التكامل النظري في الدراسة الحالية

تعتمد هذه الدراسة على تكامل النظريات الأربع السابقة لتشكيل إطار نظري متكامل يفسر العلاقة بين التمويل المصرفي وتحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل. ويعني هذا التكامل أن التمويل المصرفي يعد أداة للتعميق المالي، ويعزز الشمول المالي، ويدعم الاستثمار في رأس المال البشري، ويحفز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. ويشكل هذا التكامل النظري الأساس الذي تُبنى عليه فروض الدراسة.

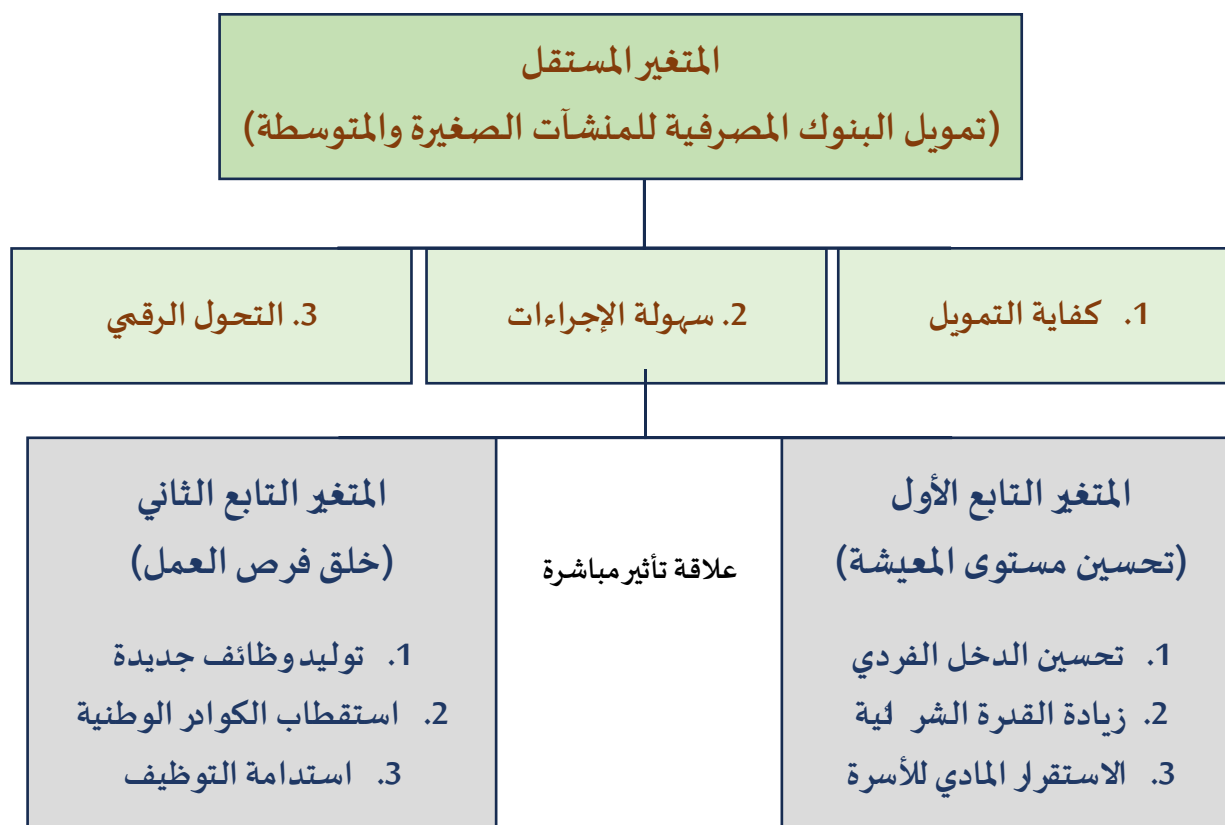
2.5 نموذج الدراسة

يوضح نموذج الدراسة أثر تمويل البنوك السعودية في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، ويتكون من شقين رئيسيين:

- المتغير المستقل: تمويل البنوك المصرفية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. ويتم قياسه من خلال ثلاثة أبعاد أساسية مستمدة من واقع القطاع المصرفي السعودي الحالي: (كفاية التمويل الممنوح، سهولة الإجراءات الائتمانية، والتحول الرقمي في التمويل).

• المتغيرات التابعة:

1. تحسين مستوى المعيشة: ويُقاس من خلال (تحسن الدخل الفردي، زيادة القدرة الشرائية، والاستقرار المادي للأسر)..
2. خلق فرص العمل: ويُقاس من خلال (توليد وظائف جديدة، استقطاب القوى العاملة الوطنية "السعودة"، واستدامة التوظيف).



الشكل (1): نموذج الدراسة

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

تمهيد

يتناول هذا الفصل الإجراءات المنهجية التي اتبعتها في تنفيذ هذه الدراسة، باعتبار أن المنهج العلمي يمثل الأساس الذي يضمن دقة النتائج وموضوعيتها، ويعزز من القيمة العلمية للبحث. كما أن اختيار المنهج وتصميم الدراسة وأداة جمع البيانات وأساليب تحليلها يعد من العوامل الرئيسة لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها واختبار فرضياتها. ويعرض هذا الفصل منهجية الدراسة وتصميم البحث، ومجتمع الدراسة وعينتها، وأداة جمع البيانات وإجراءات التحقق من صدقها وثباتها، إضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات. كما يتناول حدود الدراسة وأخلاقيات البحث العلمي، بما يضمن الالتزام بالسرية والأمانة العلمية، ويوضح الأسس التي بُنيت عليها إجراءات الدراسة ونتائجها.

3.1 منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، حيث استخدم المنهج الوصفي في وصف واقع تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، بينما استخدم المنهج التحليلي لدراسة العلاقة بين التمويل المصرفي وتحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، واختبار فرضيات الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

3.2 تصميم البحث

اعتمد الباحث في هذه الدراسة التصميم الكمي؛ لملاءمته لاختبار الفروض الإحصائية وتحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة بصورة موضوعية، فضلاً عن قدرته على جمع البيانات من عينة كبيرة وإمكانية تعميم النتائج على مجتمع الدراسة. واستند التصميم إلى مراجعة الأدبيات السابقة، وبناء أداة الدراسة (الاستبيان)، والتحقق من صدقها وثباتها، ثم توزيعها إلكترونياً وجمع البيانات وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار الفروض وتفسير النتائج في ضوء الإطار النظري للدراسة.

3.3 مجتمع الدراسة وعينتها

3.3.1 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من أصحاب ومديري المنشآت الصغيرة والمتوسطة المستفيدين من التمويل المصرفي، إضافة إلى الموظفين والمسؤولين في إدارات تمويل المنشآت بالبنوك التجارية السعودية وشركات التمويل المرخصة من البنك المركزي السعودي، وذلك خلال الفترة (2023-2025). ويبلغ عدد السجلات التجارية القائمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة نحو (1.7) مليون سجل تجاري وفق بيانات الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (2025).

3.3.2 عينة الدراسة

نظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة، تم اختيار عينة عشوائية بسيطة للدراسة مع التركيز على المناطق الرئيسية (الرياض، جدة، والمنطقة الشرقية)، وجمعت البيانات باستخدام استبانة إلكترونية. واستناداً إلى جدول كريجسي ومورغان (Krejcie & Morgan, 1970)، بلغ الحد الأدنى المناسب للعينة (384) مفردة عند مستوى ثقة (95%) وهامش خطأ (5%)، فيما بلغ عدد الاستجابات الصالحة للتحليل الإحصائي (410) استجابات، وهو عدد كافٍ لتحقيق أهداف الدراسة وتعزيز إمكانية تعميم نتائجها.

3.3.3 خصائص العينة:

تم عرض وتحليل الخصائص الديموغرافية والتنظيمية لأفراد عينة الدراسة بصورة تفصيلية في الفصل الرابع، وتشمل متغيرات الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، وحجم المنشأة، والقطاع الاقتصادي، والمنطقة الجغرافية، وذلك بهدف وصف أفراد العينة والتحقق من مدى تمثيلها لمجتمع الدراسة.

3.4 أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على الاستبيان بوصفه الأداة الرئيسة لجمع البيانات الأولية، وذلك لملاءمته لطبيعة الدراسة الكمية، وقدرته على جمع البيانات من عدد كبير من أفراد العينة، وسهولة تطبيقه وتحليل بياناته إحصائياً باستخدام البرامج الإحصائية المتخصصة.

3.4.1 هيكل الاستبيان

تكون الاستبيان من ستة أقسام رئيسة، اشتملت على (26) عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي، بالإضافة إلى سؤال مفتوح

في نهاية الاستبيان، وذلك على النحو الآتي:

- القسم الأول: الخصائص الديموغرافية والتنظيمية (7 فقرات).
- القسم الثاني: واقع التمويل البنكي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (المتغير المستقل) (8 فقرات).
- القسم الثالث: أثر التمويل البنكي في تحسين مستوى المعيشة (المتغير التابع الأول) (6 فقرات).
- القسم الرابع: أثر التمويل البنكي في خلق فرص العمل (المتغير التابع الثاني) (6 فقرات).
- القسم الخامس: معوقات التمويل البنكي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (6 فقرات).
- القسم السادس: سؤال مفتوح لاستطلاع آراء المشاركين حول أبرز التحديات والمقترحات المتعلقة بتطوير التمويل المصرفي ودوره في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل.

وقد صيغت فقرات الاستبيان بالاستناد إلى الأدبيات النظرية والدراسات السابقة، واستخدم مقياس ليكرت الخماسي لقياس درجة موافقة أفراد العينة على عبارات الدراسة، بما يحقق أهداف الدراسة ويتيح إجراء التحليلات الإحصائية المناسبة.

3.1.2 مقياس الدراسة:

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (5-point Likert Scale) لقياس درجة الموافقة على كل عبارة من عبارات الاستبيان،

وذلك على النحو التالي:

الدرجة	التصنيف
1	غير موافق بشدة
2	غير موافق
3	محايد
4	موافق
5	موافق بشدة

وقد تم اختيار مقياس ليكرت الخماسي لعدة أسباب، منها: سهولة الفهم والتطبيق، وقدرته على قياس شدة الاتجاهات والمواقف، وشيوع استخدامه في الدراسات الإدارية والاجتماعية، مما يسهل مقارنة النتائج مع الدراسات السابقة.

3.5 صدق وثبات أداة الدراسة

لضمان الدقة الأكاديمية والموثوقية العلمية، تم إخضاع الاستبيان لاختبارات الصدق والثبات، وذلك على النحو التالي:

3.5.1 الصدق الظاهري

تم عرض الاستبيان في صورته الأولية على خمسة من المحكمين المتخصصين في مجالي إدارة الأعمال والتمويل من عدد من الجامعات السعودية، بهدف التأكد من مدى ملاءمة فقراته لموضوع الدراسة، ووضوح صياغتها، وشمولها لمتغيرات الدراسة وأبعادها، وسلامتها اللغوية والمنهجية. وفي ضوء ملاحظات المحكمين أُجريت التعديلات اللازمة، والتي شملت إعادة صياغة بعض العبارات، وإضافة وحذف عدد محدود من الفقرات، وإعادة ترتيبها بما يحقق مزيداً من الوضوح والاتساق، حتى خرجت الأداة بصورتها النهائية الجاهزة للتطبيق.

3.5.2 الثبات

تم إجراء دراسة استطلاعية على عينة مصغرة قوامها (30) مفردة من مجتمع الدراسة (خارج العينة الأساسية)، وذلك لتقييم ثبات الأداة باستخدام معامل ألفا كرونباخ، وهو المقياس الأكثر شيوعاً لتقييم الاتساق الداخلي للأداة، حيث يقيس مدى تجانس العبارات التي تقيس البعد الواحد. وقد تم حساب معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبيان، وكذلك للمقياس ككل، وقد جاءت النتائج كما هو موضح في الجدول (1-3).

جدول (1-3): معاملات ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان

المحور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
واقع التمويل البنكي	8	0.872
تحسين مستوى المعيشة	6	0.891
خلق فرص العمل	6	0.905
معوقات التمويل البنكي	6	0.863
المقياس ككل	26	0.938

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة الاستطلاعية (2026).

تشير النتائج في الجدول (3-1) إلى أن جميع معاملات ألفا كرونباخ تجاوزت القيمة المقبولة (0.70)، حيث تراوحت بين (0.863) و(0.905) للمحاور الفرعية، وبلغت (0.938) للمقياس ككل، وهي قيم مرتفعة جداً تؤكد اتساق العبارات الداخلي العالي، وقدرة الأداة على قياس ما صممت لقياسه بدرجة عالية من الثبات والموثوقية. وهذا يعني أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات، ويمكن الاعتماد على نتائجه في اختبار فروض الدراسة. وتعكس هذه القيم المرتفعة أن العبارات داخل كل محور تقيس البناء النظري نفسه، وأن المبحوثين استجابوا بشكل متسق للعبارات ذات الصلة، مما يعزز من مصداقية النتائج المستخلصة من تحليل البيانات.

3.6 الأساليب الإحصائية المستخدمة

تمت معالجة البيانات التي تم جمعها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS v.29)، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية التالية، والتي تم اختيارها بناءً على طبيعة المتغيرات وفروض الدراسة:

3.6.1 الإحصاء الوصفي

تم استخدام الإحصاء الوصفي لتوصيف عينة الدراسة وتحليل استجابات المبحوثين، وذلك من خلال:

- التكرارات والنسب المئوية: لوصف الخصائص الديموغرافية والتنظيمية للعينة، وتوزيع استجابات المبحوثين على كل عبارة من عبارات الاستبيان، مما يعطي صورة واضحة عن اتجاهات أفراد العينة تجاه كل عبارة.
- المتوسطات الحسابية: لحساب متوسط استجابات المبحوثين على كل عبارة، مما يسمح بتحديد درجة الموافقة على كل عبارة.
- الانحرافات المعيارية: لقياس درجة تشتت أو تجانس استجابات المبحوثين حول المتوسط الحسابي، فكلما كان الانحراف المعياري صغيراً، دل ذلك على تجانس الاستجابات، والعكس صحيح.

3.6.2 الإحصاء الاستدلالي

تم استخدام الإحصاء الاستدلالي لاختبار فروض الدراسة، وذلك من خلال:

- اختبار معامل ارتباط بيرسون: استخدم لقياس قوة واتجاه العلاقات الخطية بين متغيرات الدراسة (التمويل البنكي، مستوى المعيشة، خلق فرص العمل، المعوقات، والحلول الرقمية)، حيث يُحدد المعامل اتجاه العلاقة (طردية أو عكسية) ودرجة قوتها في المدى بين (-1) و(+1).
 - تحليل الانحدار الخطي البسيط: طُبّق لتقدير الأثر المباشر للمتغيرات المستقلة في التابعة، مع الاعتماد على معامل التحديد (R^2) لتفسير نسبة التباين، ومعامل الانحدار المعياري (Beta) لتحديد حجم التأثير، فضلاً عن اختبار (t) للتأكد من المعنوية الإحصائية لهذه العلاقات.
 - اختبار تحليل التباين الأحادي: استخدم للكشف عن الفروق الجوهرية في استجابات الباحثين تجاه أثر التمويل وفقاً لمتغير "حجم المنشأة"، مع استخدام اختبار (F) لتحديد دلالة هذه الفروق.
 - اختبار المقارنات البعدية باستخدام أقل فرق معنوي (LSD): لتحديد أجري كمقارنة بعدية في حال ثبوت دلالة اختبار ANOVA، وذلك لتحديد اتجاه الفروق بدقة وتعيين المجموعات الأكثر تأثراً أو تفاؤلاً.
 - اختبار (T-test) للمجموعات المستقلة: وُظف للمقارنة بين متوسطات استجابات المجموعات الثنائية المستقلة (مثل الفروق النوعية بين الذكور والإناث)، بما يضمن شمولية التحليل الإحصائي وسلامة الاستنتاجات العلمية.
- وقد تم اعتماد مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لقبول الفروض الإحصائية أو رفضها، وهو المستوى الأكثر شيوعاً في الدراسات الإدارية والاجتماعية.

3.7 أخلاقيات الدراسة

التزم الباحث بكافة المعايير الأخلاقية للبحث العلمي، والتي تشمل:

- الموافقة المستنيرة: تم الحصول على موافقة مستنيرة من جميع المشاركين في الدراسة قبل البدء بتعبئة الاستبيان، حيث تم إبلاغهم بهدف الدراسة، وأن مشاركتهم تطوعية، وأن بإمكانهم الانسحاب في أي وقت دون أي تبعات.

- **السرية التامة:** تم ضمان السرية التامة لبيانات المنشآت والمبحوثين، والالتزام بعدم استخدام المعلومات إلا للأغراض البحثية الصرفة، وعدم نشر أي بيانات شخصية أو معلومات قد تكشف هوية المشاركين.
- **عدم الإضرار:** تم التأكد من أن أسئلة الاستبيان لا تشكل أي ضرر نفسي أو معنوي للمشارك، وأنها لا تتناول موضوعات حساسة قد تسبب لهم الإحراج أو القلق.
- **الأمانة العلمية:** تم الالتزام بالأمانة العلمية في نقل وتوثيق كافة الآراء والأرقام المستمدة من المصادر المختلفة (تقارير البنك المركزي السعودي "ساما"، هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"، وغيرها)، والإشارة إلى جميع المراجع والمصادر التي تم الاستفادة منها، وتجنب الانتحال العلمي بأي شكل من الأشكال.
- **الشفافية:** تم الإفصاح عن منهجية الدراسة وإجراءاتها وأدواتها بشكل كامل وواضح، لتمكين الآخرين من تقييم مصداقية الدراسة وتكرارها إذا رغبوا في ذلك.
- **احترام حقوق الملكية الفكرية:** تم احترام حقوق الملكية الفكرية للباحثين والكتاب الذين تم الاستشهاد بأعمالهم، والالتزام بقواعد التوثيق العلمي المعتمدة.

3.8 حدود الدراسة

- تحدد نطاقات هذه الدراسة في عدة محاور رئيسية تضمن دقة النتائج وتركيزها على الأثر المباشر لتمويل البنوك السعودية في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية المستهدفة، وذلك على النحو التالي:
- **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على بيان أثر تمويل البنوك السعودية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل.
 - **الحدود المكانية:** أجريت الدراسة في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على المناطق الرئيسية: الرياض، وجدة، والمنطقة الشرقية.
 - **الحدود الزمنية:** تغطي الدراسة الفترة من 2023 إلى 2025.
 - **الحدود البشرية:** تشمل أصحاب ومديري المنشآت الصغيرة والمتوسطة المستفيدين من التمويل المصرفي، إلى جانب العاملين في إدارات تمويل المنشآت بالبنوك التجارية السعودية.

- الحدود المنهجية: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبيان أداة رئيسة لجمع البيانات، مع تحليلها باستخدام برنامج SPSS (الإصدار 29).

3.9 الصعوبات التي واجهت الباحث

واجه الباحث عدداً من الصعوبات أثناء إجراء هذه الدراسة، من أبرزها:

1. صعوبة الوصول إلى بعض أفراد العينة، ولا سيما مسؤولي البنوك والشركات التمويلية، نظراً لطبيعة أعمالهم.
2. محدودية الفترة الزمنية المخصصة لجمع البيانات، مما استدعى الاعتماد على الاستبيان الإلكتروني لتسريع عملية جمع الاستجابات.
3. تردد بعض أفراد العينة في المشاركة، الأمر الذي تطلب متابعة مستمرة وتوضيح أهداف الدراسة وضمان سرية المعلومات.
4. الحاجة إلى متابعة وتحديث البيانات والإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهات ذات العلاقة، بما يضمن الاعتماد على أحدث المعلومات المتاحة.

خاتمة الفصل

تناول هذا الفصل منهجية الدراسة والإجراءات التي اتبعها الباحث لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها واختبار فروضها. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والتصميم الكمي، واستخدمت الاستبيان أداة رئيسة لجمع البيانات من عينة بلغت (410) مفردات. كما تم التحقق من صدق الأداة وثباتها، ومعالجة البيانات باستخدام برنامج SPSS (الإصدار 29) بالاعتماد على الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية المناسبة لاختبار فروض الدراسة. كما استعرض الفصل مجتمع الدراسة وعينتها، وحدود الدراسة، والصعوبات التي واجهت الباحث، مع الالتزام بالمعايير الأخلاقية للبحث العلمي، بما في ذلك سرية البيانات وموافقة المشاركين. وتمثل الإجراءات المنهجية المتبعة أساساً علمياً يسهم في تعزيز موثوقية نتائج الدراسة ودقتها وإمكانية الاستفادة منها في تفسير نتائج الفصل الرابع.

الفصل الرابع النتائج والتوصيات

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى عرض وتحليل البيانات الميدانية التي تم جمعها عبر أداة الاستبيان من عينة الدراسة البالغة (410) مفردة، وذلك بهدف الإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فروضها. وقد تم تحليل البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS v.29)، حيث اعتمد الباحث على كل من الإحصاء الوصفي (التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية) والإحصاء الاستدلالي (اختبارات الارتباط، وتحليل الانحدار، واختبارات T-test وANOVA). يتضمن هذا الفصل ثمانية محاور رئيسية: أولاً، وصف خصائص عينة الدراسة؛ ثانياً، تحليل واقع التمويل البنكي؛ ثالثاً، قياس أثر التمويل في تحسين مستوى المعيشة؛ رابعاً، قياس أثر التمويل في خلق فرص العمل؛ خامساً، تحليل معوقات التمويل البنكي؛ سادساً، تحليل الأسئلة المفتوحة؛ سابعاً، اختبار فروض الدراسة؛ ثامناً، مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة.

4.1 وصف خصائص عينة الدراسة (البيانات الديموغرافية والتنظيمية)

تم توزيع الاستبيان إلكترونياً على عينة عشوائية بسيطة من أصحاب ومديري المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمسؤولين في البنوك المصرفية السعودية، وقد بلغ عدد الاستجابات الصالحة للتحليل (410) استجابة، بنسبة استجابة تجاوزت 75%، مما يحقق التمثيل الإحصائي المطلوب ويعزز إمكانية تعميم النتائج على مجتمع الدراسة. ويوضح الجدول (1-4) التوزيع التكراري والنسب المئوية للخصائص الديموغرافية والتنظيمية لعينة الدراسة.

جدول (1-4): التوزيع التكراري والنسب المئوية للخصائص الديموغرافية والتنظيمية لعينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
الجنس	ذكر	332	81.0
	أنثى	78	19.0
	المجموع	410	100.0
الفئة العمرية	أقل من 30 سنة	201	49.0
	30 – أقل من 40 سنة	94	22.9
	40 – أقل من 50 سنة	71	17.3
	50 سنة فأكثر	44	10.7
	المجموع	410	100.0

46.6	191	ثانوية عامة فأقل	المستوى التعليمي
14.1	58	دبلوم	
14.6	60	بكالوريوس	
18.0	74	ماجستير	
6.6	27	دكتوراه	
100.0	410	المجموع	
47.6	195	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
29.3	120	5 – أقل من 10 سنوات	
23.2	95	10 سنوات فأكثر	
100.0	410	المجموع	
46.8	192	متناهية الصغر (أقل من 5 موظفين)	حجم المنشأة
23.4	96	صغيرة (5 – 49 موظفاً)	
29.8	122	متوسطة (50 – 249 موظفاً)	
100.0	410	المجموع	
40.5	166	تجاري	القطاع الاقتصادي
17.6	72	صناعي	
22.0	90	خدمي	
12.7	52	تقني / رقمي	
7.3	30	آخر	
100.0	410	المجموع	
51.7	212	الرياض	المنطقة الجغرافية
24.1	99	جدة	
14.4	59	المنطقة الشرقية	
9.8	40	مناطق أخرى	
100.0	410	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات الاستبيان (2026).

يتضح من الجدول (1-4) أن غالبية أفراد العينة من الذكور بنسبة (81.0%)، بينما بلغت نسبة الإناث (19.0%)، مما يعكس طبيعة قطاع الأعمال في المملكة مع وجود تمثيل نسائي متزايد يشير إلى تزايد مشاركة المرأة في ريادة الأعمال، وهو ما يتوافق مع مستهدفات رؤية 2030 في تمكين المرأة اقتصادياً. كما تبرز الفئة العمرية الأقل من 30 سنة كأكبر فئة بنسبة (49.0%)، تليها الفئة (30 – أقل من 40 سنة) بنسبة (22.9%)، ثم (40 – أقل من 50 سنة) بنسبة (17.3%)، وأخيراً (50 سنة فأكثر)

بنسبة (10.7%). وهذا يشير إلى إقبال قوي من الشباب على تأسيس وإدارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مما يعكس تحولاً في ثقافة العمل نحو ريادة الأعمال بدلاً من الانتظار للوظائف الحكومية. أما فيما يتعلق بالمستوى التعليمي، فيلاحظ أن نسبة الحاصلين على شهادة ثانوية عامة فأقل بلغت (46.6%)، بينما بلغت نسبة حملة الدبلوم (14.1%)، والبكالوريوس (14.6%)، والماجستير (18.0%)، والدكتوراه (6.6%). وهذا يشير إلى وجود تنوع في الخلفيات التعليمية لأصحاب المنشآت، مع حاجة ماسة لبرامج التدريب والتأهيل الإداري والمالي لرفع كفاءة الفئة الأقل تعليمياً. وفيما يخص الخبرة في إدارة المنشآت، فإن (47.6%) من أفراد العينة لديهم خبرة أقل من 5 سنوات، وهي نسبة تعكس حداثة عهد الكثير من المنشآت في السوق، وهو ما يفسر بعض التحديات التي تواجهها في الحصول على التمويل بسبب ضعف السجل الائتماني ونقص الخبرة المالية. بينما بلغت نسبة ذوي الخبرة (5 - أقل من 10 سنوات) (29.3%)، وذوي الخبرة (10 سنوات فأكثر) (23.2%). كما أن (46.8%) من المنشآت هي متناهية الصغر (أقل من 5 موظفين)، وهي الفئة الأكثر احتياجاً للتمويل والأكثر تأثراً بالعقبات الائتمانية، بينما بلغت نسبة المنشآت الصغيرة (5 - 49 موظفاً) (23.4%)، والمنشآت المتوسطة (50 - 249 موظفاً) (29.8%). وتتركز غالبية العينة في القطاع التجاري بنسبة (40.5%)، يليه القطاع الخدمي (22.0%)، ثم الصناعي (17.6%)، والتقني/الرقعي (12.7%)، والقطاعات الأخرى (7.3%). وهذا يعكس تنوع الأنشطة الاقتصادية في المملكة مع هيمنة نسبية للقطاع التجاري والخدمي. وأخيراً، تتركز (51.7%) من العينة في منطقة الرياض، وهو ما يتوافق مع كون الرياض تستحوذ على نحو 39% من إجمالي السجلات التجارية في المملكة، يليها جدة (24.1%)، والمنطقة الشرقية (14.4%)، ومناطق أخرى (9.8%)، مما يعطي تمثيلاً جيداً للتوزيع الجغرافي للنشاط الاقتصادي في المملكة.

4.2 تحليل واقع التمويل البنكي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (المتغير المستقل)

يهدف هذا المحور إلى قياس تصورات أفراد العينة حول واقع التمويل البنكي المقدم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال ثماني عبارات (الفقرات 1-8 من الاستبيان) تقيس مدى توفر التمويل، وكفايته، وسهولة الإجراءات، وزمن الحصول عليه، وتكلفته، ودور الخدمات الرقمية وبرامج الدعم الحكومي في تسهيله، إضافة إلى عقبة الضمانات. وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (1= غير موافق بشدة، 2= غير موافق، 3= محايد، 4= موافق، 5= موافق بشدة).

4.2.1 التوزيع التكراري والنسب المئوية لواقع التمويل البنكي

يوضح الجدول (2-4) التوزيع التكراري والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة على عبارات محور واقع التمويل البنكي.

جدول (2-4): التوزيع التكراري والنسب المئوية لواقع التمويل البنكي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	كان الوصول إلى التمويل البنكي متاحاً للمنشآت عند الحاجة	253 (61.7%)	54 (13.2%)	28 (6.8%)	27 (6.6%)	48 (11.7%)
2	كان حجم التمويل الممنوح كافياً لدعم الأنشطة التشغيلية للمنشأة	153 (37.3%)	121 (29.5%)	44 (10.7%)	55 (13.4%)	37 (9.0%)
3	اتسمت إجراءات الحصول على التمويل بالوضوح والسهولة	174 (42.4%)	90 (22.0%)	90 (22.0%)	31 (7.6%)	25 (6.1%)
4	تم الحصول على التمويل خلال مدة زمنية مناسبة لاحتياجات المنشأة	198 (48.3%)	94 (22.9%)	37 (9.0%)	61 (14.9%)	20 (4.9%)
5	كانت تكلفة التمويل البنكي مناسبة مقارنة بالعوائد المتوقعة منه	201 (49.0%)	104 (25.4%)	34 (8.3%)	19 (4.6%)	52 (12.7%)
6	ساهمت الخدمات الرقمية التي تقدمها البنوك في تسهيل إجراءات التمويل	238 (58.0%)	122 (29.8%)	21 (5.1%)	16 (3.9%)	13 (3.2%)
7	شكلت متطلبات الضمانات عائقاً أمام الحصول على التمويل*	218 (53.2%)	131 (32.0%)	30 (7.3%)	12 (2.9%)	19 (4.6%)
8	كان لبرامج الدعم الحكومية دور فعال في تسهيل حصول المنشآت على التمويل البنكي	284 (69.3%)	106 (25.9%)	11 (2.7%)	3 (0.7%)	6 (1.5%)

* العبارة معكوسة، وتعكس وجود عائق.

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات الاستبيان (2026).

يتضح من الجدول (2-4) أن الغالبية العظمى من أفراد العينة (61.7%) وافقوا بشدة على أن الوصول إلى التمويل البنكي كان متاحاً عند الحاجة، بينما كانت نسبة غير الموافقين (بشدة) (18.3%)، مما يشير إلى تحسن ملحوظ في بيئة الائتمان في المملكة. كما أن (37.3%) وافقوا بشدة على كفاية حجم التمويل لدعم الأنشطة التشغيلية، بينما كانت نسبة غير الموافقين (بشدة) (22.4%)، مما يعكس أن بعض المنشآت لا تزال تعاني من نقص في حجم التمويل الممنوح مقارنة باحتياجاتها الفعلية. وفيما يتعلق بوضوح وسهولة الإجراءات، وافق (42.4%) بشدة، بينما كان (22.0%) محايدين، و(13.7%) غير

موافقين، مما يشير إلى وجود مجال للتحسين في تبسيط الإجراءات. أما فيما يتعلق بمدة الحصول على التمويل، فقد وافق (48.3%) بشدة على مناسبتها، بينما كان (14.9%) غير موافقين، مما يعكس تحسناً في زمن المعالجة لكنه لا يزال يحتاج إلى مزيد من التسريع. وبخصوص تكلفة التمويل، وافق (49.0%) بشدة على مناسبتها مقارنة بالعوائد، بينما كانت نسبة غير الموافقين (17.3%)، مما يشير إلى أن التكلفة ما زالت تمثل تحدياً لبعض المنشآت. أما فيما يتعلق بالخدمات الرقمية، فقد وافق (58.0%) بشدة على دورها في تسهيل الإجراءات، وهي نسبة عالية تعكس نجاح التحول الرقمي في القطاع المصرفي السعودي. والأكثر إثارة للانتباه هو أن (53.2%) وافقوا بشدة على أن متطلبات الضمانات شكلت عائقاً أمام الحصول على التمويل، بينما وافق (32.0%)، وبلغت نسبة الموافقين إجمالاً (85.2%)، مما يؤكد أن متطلبات الضمانات العينية الصارمة ما زالت تمثل العقبة الأكبر في وجه المنشآت، رغم التقدم الكمي في حجم التمويل. وأخيراً، حصلت برامج الدعم الحكومية على أعلى نسبة موافقة بشدة (69.3%)، بينما وافق (25.9%)، وبلغت نسبة الموافقين إجمالاً (95.2%)، وهو مؤشر قوي على فاعلية برامج مثل "كفالة" و"بوابة التمويل" وبنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تيسير وصول المنشآت إلى الائتمان البنكي.

4.2.2 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع التمويل البنكي

يوضح الجدول (3-4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور واقع التمويل البنكي، حيث تم حساب المتوسط الحسابي لكل عبارة بناءً على مقياس ليكرت الخماسي (1= غير موافق بشدة، 5= موافق بشدة)، وتم تصنيف درجة الموافقة وفقاً للمعايير التالية: (1.00 – 2.33) منخفضة، (2.34 – 3.67) متوسطة، (3.68 – 5.00) مرتفعة.

جدول (3-4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع التمويل البنكي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	كان الوصول إلى التمويل البنكي متاحاً لمنشأتي عند الحاجة	4.07	0.91	مرتفعة
2	كان حجم التمويل الممنوح كافياً لدعم الأنشطة التشغيلية للمنشأة	3.73	1.02	مرتفعة
3	اتسمت إجراءات الحصول على التمويل بالوضوح والسهولة	3.87	0.95	مرتفعة
4	تم الحصول على التمويل خلال مدة زمنية مناسبة لاحتياجات المنشأة	3.95	0.89	مرتفعة
5	كانت تكلفة التمويل البنكي مناسبة مقارنة بالعوائد المتوقعة منه	3.94	0.93	مرتفعة

6	ساهمت الخدمات الرقمية التي تقدمها البنوك في تسهيل إجراءات التمويل	4.35	0.82	مرتفعة جداً
7	شكلت متطلبات الضمانات عائقاً أمام الحصول على التمويل*	4.26	0.87	مرتفعة جداً
8	كان لبرامج الدعم الحكومية دور فعال في تسهيل حصول المنشأة على التمويل البنكي	4.61	0.76	مرتفعة جداً
-	المتوسط العام لمحور التمويل البنكي	4.10	0.87	مرتفع

* العبارة معكوسة، وتعكس وجود عائق.

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات الاستبيان (2026).

يتضح من الجدول (3-4) أن المتوسط العام لمحور التمويل البنكي بلغ (4.10) بانحراف معياري (0.87)، وهو متوسط مرتفع يشير إلى تقييم إيجابي لواقع التمويل البنكي من قبل أفراد العينة. وقد حصلت العبارة (8) "كان لبرامج الدعم الحكومية دور فعال في تسهيل حصول المنشأة على التمويل البنكي" على أعلى متوسط حسابي (4.61) بانحراف معياري (0.76)، مما يعكس تقديراً عالياً لدور برامج الدعم الحكومية في تيسير وصول المنشآت إلى الائتمان. وجاءت في المرتبة الثانية العبارة (6) "ساهمت الخدمات الرقمية التي تقدمها البنوك في تسهيل إجراءات التمويل" بمتوسط (4.35) وانحراف معياري (0.82)، مما يؤكد نجاح التحول الرقمي في القطاع المصرفي السعودي في تقليل زمن الحصول على التمويل وتبسيط الإجراءات. وفي المرتبة الثالثة جاءت العبارة (7) "شكلت متطلبات الضمانات عائقاً أمام الحصول على التمويل" بمتوسط (4.26) وانحراف معياري (0.87)، وهو مؤشر على أن متطلبات الضمانات ما زالت تمثل تحدياً رئيسياً رغم التقدم في جوانب أخرى. وحصلت العبارة (1) "كان الوصول إلى التمويل البنكي متاحاً عند الحاجة" على متوسط (4.07) بانحراف معياري (0.91)، وهو مؤشر إيجابي على تحسن بيئة الائتمان. وجاءت العبارة (4) "تم الحصول على التمويل خلال مدة زمنية مناسبة" بمتوسط (3.95)، والعبارة (5) "تكلفة التمويل مناسبة" بمتوسط (3.94)، والعبارة (3) "إجراءات التمويل واضحة وسهلة" بمتوسط (3.87)، وكلها متوسطات مرتفعة تعكس تقدماً ملحوظاً في سياسات الإقراض البنكي. غير أن العبارة (2) "حجم التمويل كافٍ لدعم الأنشطة التشغيلية" حصلت على أقل متوسط في المحور (3.73) بانحراف معياري (1.02)، وهو متوسط مرتفع ولكنه أقل من بقية العبارات، مما يشير إلى أن بعض المنشآت لا تزال تعاني من نقص في حجم التمويل الممنوح مقارنة باحتياجاتها

الفعلية. وتعكس هذه النتائج بشكل عام تحسناً ملموساً في بيئة التمويل البنكي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، لكنها تشير في الوقت نفسه إلى استمرار وجود تحديات هيكلية تتعلق بالضمانات وحجم التمويل.

4.3 أثر التمويل في تحسين مستوى المعيشة (المتغير التابع الأول)

يهدف هذا المحور إلى قياس مدى مساهمة التمويل البنكي في تحسين مستوى المعيشة لأصحاب المنشآت وأسرهم، وذلك من خلال ست عبارات (الفقرات 9-14 من الاستبيان) تقيس زيادة الدخل، وتحسين القدرة الشرائية، والرفاهية المادية، والاستقرار المالي، وجودة الحياة.

4.3.1 التوزيع التكراري والنسب المئوية لمحور تحسين مستوى المعيشة

يوضح الجدول (4-4) التوزيع التكراري والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة على عبارات محور تحسين مستوى المعيشة.

جدول (4-4): التوزيع التكراري والنسب المئوية لمحور تحسين مستوى المعيشة

م	العبرة	مو افق بشدة	مو افق	محايد	غير مو افق	غير مو افق بشدة
9	ساهم التمويل البنكي في زيادة الإيرادات المالية للمنشأة	251 (61.2%)	105 (25.6%)	31 (7.6%)	11 (2.7%)	12 (2.9%)
10	انعكس التمويل البنكي إيجابياً على مستوى دخل صاحب المنشأة	216 (52.7%)	133 (32.4%)	25 (6.1%)	22 (5.4%)	14 (3.4%)
11	ساعد التمويل في تحسين القدرة على تلبية الاحتياجات المعيشية الأساسية للأسرة	203 (49.5%)	107 (26.1%)	63 (15.4%)	21 (5.1%)	16 (3.9%)
12	ساهم التمويل في تحسين مستوى الرفاهية المعيشية للأسرة	192 (46.8%)	136 (33.2%)	38 (9.3%)	24 (5.9%)	20 (4.9%)
13	عزز التمويل الاستقرار المالي للأسرة على المدى الطويل	211 (51.5%)	128 (31.2%)	40 (9.8%)	18 (4.4%)	13 (3.2%)
14	أسهم التمويل في تحسين جودة الحياة بشكل عام	256 (62.4%)	120 (29.3%)	13 (3.2%)	8 (2.0%)	13 (3.2%)

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات الاستبيان (2026).

يشير الجدول (4-4) إلى أن غالبية أفراد العينة وافقوا بشدة على جميع عبارات محور تحسين مستوى المعيشة، حيث تراوحت نسبة الموافقين بشدة بين (46.8%) و(62.4%). وقد حصلت العبارة (14) "أسهم التمويل في تحسين جودة الحياة

بشكل عام" على أعلى نسبة موافقة بشدة (62.4%)، تليها العبارة (9) "ساهم التمويل البنكي في زيادة الإيرادات المالية للمنشأة" بنسبة (61.2%)، ثم العبارة (10) "انعكس التمويل إيجابياً على مستوى دخل صاحب المنشأة" بنسبة (52.7%). كما أن نسبة الموافقين (بشدة) على العبارة (13) "عزز التمويل الاستقرار المالي للأسرة على المدى الطويل" بلغت (51.5%)، والعبارة (11) "تحسين القدرة على تلبية الاحتياجات المعيشية الأساسية" (49.5%)، والعبارة (12) "تحسين مستوى الرفاهية المعيشية" (46.8%). وتتراوح نسب غير الموافقين (بشدة) بين (5.6%) و(10.8%)، مما يؤكد وجود أثر إيجابي واضح للتمويل على مستوى المعيشة.

4.3.2 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور تحسين مستوى المعيشة

يوضح الجدول (5-4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور تحسين مستوى المعيشة.

جدول (5-4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور تحسين مستوى المعيشة

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
9	ساهم التمويل البنكي في زيادة الإيرادات المالية للمنشأة	4.40	0.78	مرتفعة جداً
10	انعكس التمويل البنكي إيجابياً على مستوى دخل صاحب المنشأة	4.25	0.85	مرتفعة جداً
11	ساعد التمويل في تحسين القدرة على تلبية الاحتياجات المعيشية الأساسية للأسرة	4.12	0.91	مرتفعة
12	ساهم التمويل في تحسين مستوى الرفاهية المعيشية للأسرة	4.11	0.94	مرتفعة
13	عزز التمويل الاستقرار المالي للأسرة على المدى الطويل	4.23	0.88	مرتفعة جداً
14	أسهم التمويل في تحسين جودة الحياة بشكل عام	4.46	0.79	مرتفعة جداً
-	المتوسط العام لمحور تحسين مستوى المعيشة	4.26	0.86	مرتفع جداً

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات الاستبيان (2026).

تشير نتائج الجدول (5-4) إلى أن المتوسط العام لمحور تحسين مستوى المعيشة بلغ (4.26) بانحراف معياري (0.86)، وهو متوسط مرتفع جداً يؤكد وجود أثر إيجابي وقوي للتمويل البنكي على تحسين مستوى المعيشة. وقد حصلت العبارة (14) "أسهم التمويل في تحسين جودة الحياة بشكل عام" على أعلى متوسط (4.46) بانحراف معياري (0.79)، تليها العبارة (9) "ساهم التمويل في زيادة الإيرادات المالية للمنشأة" بمتوسط (4.40) وانحراف معياري (0.78)، ثم العبارة (10) "انعكس التمويل على مستوى دخل صاحب المنشأة" بمتوسط (4.25) وانحراف معياري (0.85). وجاءت العبارة (13) "عزز التمويل

الاستقرار المالي للأسرة على المدى الطويل" بمتوسط (4.23) وانحراف معياري (0.88)، والعبارة (11) "تحسين القدرة على تلبية الاحتياجات المعيشية الأساسية" بمتوسط (4.12) وانحراف معياري (0.91)، والعبارة (12) "تحسين مستوى الرفاهية المعيشية" بمتوسط (4.11) وانحراف معياري (0.94). وهذه النتائج تؤكد أن التمويل لم يقتصر أثره على الجانب الإنتاجي فقط، بل امتد ليشمل تحسين الظروف المعيشية للأسر المرتبطة بهذه المنشآت، وهو ما يعكس التحول من مجرد تمويل تشغيلي إلى تمويل تنموي ذي أبعاد اجتماعية واضحة. وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة الطيب (2025) التي أكدت وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل وتحسن الدخل المعيشي، حيث أظهرت أن 80% من المستفيدين تمكنوا من إعالة أسر كبيرة بفضل نجاح مشاريعهم. كما تتفق مع دراسة (Karna 2025) التي وجدت علاقة إيجابية بين التمويل وتحسين مستوى المعيشة في المجتمعات منخفضة الدخل، ومع دراسة (Burger & Arampatzi 2025) التي أشارت إلى أن إصلاحات رؤية 2030 أدت إلى زيادة الرضا عن المعيشة وكفاية الدخل في السعودية.

4.4 أثر التمويل في خلق فرص العمل (المتغير التابع الثاني)

يهدف هذا المحور إلى قياس مدى مساهمة التمويل البنكي في خلق فرص عمل جديدة واستدامة الوظائف القائمة واستقطاب الكوادر الوطنية، وذلك من خلال ست عبارات (الفقرات 15-20 من الاستبيان).

4.1.4 التوزيع التكراري والنسب المئوية لمحور خلق فرص العمل

يوضح الجدول (4-6) التوزيع التكراري والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة على عبارات محور خلق فرص العمل.

جدول (4-6): التوزيع التكراري والنسب المئوية لمحور خلق فرص العمل

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
15	ساهم التمويل البنكي في زيادة عدد العاملين في المنشأة	240 (58.5%)	115 (28.0%)	38 (9.3%)	7 (1.7%)	10 (2.4%)
16	ساعد التمويل في المحافظة على الوظائف القائمة داخل المنشأة	204 (49.8%)	157 (38.3%)	26 (6.3%)	16 (3.9%)	7 (1.7%)
17	مكن التمويل المنشأة من استقطاب كوادر وطنية مؤهلة	202 (49.3%)	124 (30.2%)	61 (14.9%)	16 (3.9%)	7 (1.7%)
18	ساهم التمويل في تحسين المزايا الوظيفية المقدمة للعاملين	227 (55.4%)	117 (28.5%)	25 (6.1%)	24 (5.9%)	17 (4.1%)

19	أدى التمويل إلى استحداث فرص عمل جديدة داخل المنشأة	204 (49.8%)	142 (34.6%)	29 (7.1%)	18 (4.4%)	17 (4.1%)
20	ساهم التمويل في تعزيز الاستقرار الوظيفي للعاملين في المنشأة	249 (60.7%)	132 (32.2%)	14 (3.4%)	9 (2.2%)	6 (1.5%)

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات الاستبيان (2026).

يتضح من الجدول (4-6) أن الغالبية العظمى من أفراد العينة وافقوا بشدة على جميع عبارات محور خلق فرص العمل، حيث تراوحت نسبة الموافقين بشدة بين (49.3%) و(60.7%). وقد حصلت العبارة (20) "ساهم التمويل في تعزيز الاستقرار الوظيفي للعاملين" على أعلى نسبة موافقة بشدة (60.7%)، تليها العبارة (15) "زيادة عدد العاملين في المنشأة" بنسبة (58.5%)، ثم العبارة (18) "تحسين المزايا الوظيفية" بنسبة (55.4%). كما أن نسبة الموافقين (بشدة) على العبارة (16) "المحافظة على الوظائف القائمة" بلغت (49.8%)، والعبارة (19) "استحداث فرص عمل جديدة" (49.8%)، والعبارة (17) "استقطاب كوادر وطنية مؤهلة" (49.3%). وتتراوح نسب غير الموافقين (بشدة) بين (4.1%) و(7.6%)، مما يؤكد دور التمويل الفاعل في تعزيز التوظيف واستدامته.

4.4.2 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور خلق فرص العمل

يوضح الجدول (4-7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور خلق فرص العمل.

جدول (4-7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور خلق فرص العمل

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
15	ساهم التمويل البنكي في زيادة عدد العاملين في المنشأة	4.39	0.79	مرتفعة جداً
16	ساعد التمويل في المحافظة على الوظائف القائمة داخل المنشأة	4.30	0.83	مرتفعة جداً
17	مكن التمويل المنشأة من استقطاب كوادر وطنية مؤهلة	4.21	0.87	مرتفعة جداً
18	ساهم التمويل في تحسين المزايا الوظيفية المقدمة للعاملين	4.25	0.86	مرتفعة جداً
19	أدى التمويل إلى استحداث فرص عمل جديدة داخل المنشأة	4.22	0.89	مرتفعة جداً

20	ساهم التمويل في تعزيز الاستقرار الوظيفي للعاملين في المنشأة	4.48	0.76	مرتفعة جداً
-	المتوسط العام لمحو خلق فرص العمل	4.31	0.83	مرتفع جداً

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات الاستبيان (2026).

تشير نتائج الجدول (4-7) إلى أن المتوسط العام لمحو خلق فرص العمل بلغ (4.31) بانحراف معياري (0.83)، وهو متوسط مرتفع جداً يؤكد الدور المحوري للتمويل البنكي في تعزيز التوظيف واستدامته. وقد حصلت العبارة (20) "ساهم التمويل في تعزيز الاستقرار الوظيفي للعاملين" على أعلى متوسط (4.48) بانحراف معياري (0.76)، تليها العبارة (15) "زيادة عدد العاملين في المنشأة" بمتوسط (4.39) وانحراف معياري (0.79)، ثم العبارة (16) "المحافظة على الوظائف القائمة" بمتوسط (4.30) وانحراف معياري (0.83). وجاءت العبارة (18) "تحسين المزايا الوظيفية للعاملين" بمتوسط (4.25) وانحراف معياري (0.86)، والعبارة (19) "استحداث فرص عمل جديدة" بمتوسط (4.22) وانحراف معياري (0.89)، والعبارة (17) "استقطاب كوادرو وطنية مؤهلة" بمتوسط (4.21) وانحراف معياري (0.87). وهذه النتائج تعكس قدرة التمويل على تمكين المنشآت من التوسع في توظيف السعوديين، وتحسين بيئة العمل، وتوفير وظائف نوعية ومستدامة، مما يسهم في تحقيق مستهدفات رؤية 2030 في خفض معدلات البطالة وزيادة مشاركة القوى العاملة الوطنية في القطاع الخاص. وتتوافق هذه النتائج مع ما خلصت إليه دراسة (Almalki 2024) من أن توفير التمويل والحوافز للمنشآت الصغيرة أدى إلى زيادة نوعية في توظيف القوى العاملة الوطنية. كما تتفق مع دراسة (Rivera et al. 2026) الصادرة عن البنك الدولي، والتي أكدت أن توظيف القطاع الخاص في المنشآت الصغيرة قفز بنسبة كبيرة خلال عقد رؤية 2030، وانخفضت معدلات البطالة إلى مستوى تاريخي. وتتفق أيضاً مع دراسة بلاتريش وآخرون (2025) التي وجدت ارتباطاً قوياً بين جودة خدمات الدعم التمويلي وقدرة المشاريع على توليد فرص العمل.

4.5 تحليل معوقات التمويل البنكي

يهدف هذا المحور إلى تحديد أبرز المعوقات التي تحد من استفادة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من التمويل البنكي، وذلك من خلال ست عبارات (الفقرات 21-26 من الاستبيان) تقيس الضمانات، والإجراءات المعقدة، ونقص المعلومات، وتأثير المتغيرات الاقتصادية، وضعف الخبرة المالية، وتمييز البنوك لصالح الشركات الكبيرة.

4.5.1 التوزيع التكراري والنسب المئوية لمعوقات التمويل البنكي

يوضح الجدول (8-4) التوزيع التكراري والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة على عبارات محور معوقات التمويل البنكي.

جدول (8-4): التوزيع التكراري والنسب المئوية لمعوقات التمويل البنكي

م	العبرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
21	تشكل الضمانات المطلوبة من البنوك عائقاً أمام الحصول على التمويل	270 (65.9%)	93 (22.7%)	33 (8.0%)	10 (2.4%)	4 (1.0%)
22	تؤدي الإجراءات الائتمانية المعقدة إلى تأخير الحصول على التمويل	189 (46.1%)	173 (42.2%)	32 (7.8%)	10 (2.4%)	6 (1.5%)
23	أعاني من نقص المعلومات المتعلقة بالبرامج والمنتجات التمويلية المتاحة	225 (54.9%)	110 (26.8%)	50 (12.2%)	19 (4.6%)	6 (1.5%)
24	تؤثر المتغيرات الاقتصادية مثل التضخم وارتفاع أسعار الفائدة سلباً على الاستفادة من التمويل	194 (47.3%)	151 (36.8%)	39 (9.5%)	18 (4.4%)	8 (2.0%)
25	يحد ضعف الخبرة في إعداد الدراسات المالية من فرص الحصول على التمويل	226 (55.1%)	116 (28.3%)	44 (10.7%)	7 (1.7%)	17 (4.1%)
26	تميل البنوك إلى تفضيل الشركات الكبيرة عند منح التمويل مقارنة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة	273 (66.6%)	117 (28.5%)	7 (1.7%)	8 (2.0%)	5 (1.2%)

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات الاستبيان (2026).

تظهر نتائج الجدول (8-4) أن جميع المعوقات حصلت على نسب موافقة (بشدة) مرتفعة جداً، حيث تراوحت بين (46.1%) و(66.6%). وقد احتلت العبارة (26) "تميل البنوك إلى تفضيل الشركات الكبيرة" المرتبة الأولى بأعلى نسبة موافقة بشدة (66.6%)، تليها العبارة (21) "الضمانات المطلوبة عائق رئيسي" بنسبة (65.9%)، ثم العبارة (25) "ضعف الخبرة في إعداد الدراسات المالية" بنسبة (55.1%)، والعبارة (23) "نقص المعلومات عن البرامج التمويلية" بنسبة (54.9%). كما أن نسبة الموافقين إجمالاً (موافق بشدة + موافق) على العبارة (26) بلغت (95.1%)، وعلى العبارة (21) بلغت (88.6%)، مما يؤكد أن

تفضيل البنوك للشركات الكبيرة ومتطلبات الضمانات الصارمة هما العقبان الأكبر أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتتراوح نسب غير الموافقين (بشدة) بين (3.2%) و(5.8%)، مما يعكس إجماعاً واسعاً على وجود هذه المعوقات.

4.5.2 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعوقات التمويل البنكي

يوضح الجدول (9-4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور معوقات التمويل البنكي.

جدول (9-4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعوقات التمويل البنكي

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
21	تشكل الضمانات المطلوبة من البنوك عائقاً أمام الحصول على التمويل	4.51	0.75	مرتفعة جداً
22	تؤدي الإجراءات الائتمانية المعقدة إلى تأخير الحصول على التمويل	4.29	0.84	مرتفعة جداً
23	أعاني من نقص المعلومات المتعلقة بالبرامج والمنتجات التمويلية المتاحة	4.29	0.82	مرتفعة جداً
24	تؤثر المتغيرات الاقتصادية مثل التضخم وارتفاع أسعار الفائدة سلباً على الاستفادة من التمويل	4.23	0.86	مرتفعة جداً
25	يحد ضعف الخبرة في إعداد الدراسات المالية من فرص الحصول على التمويل	4.29	0.83	مرتفعة جداً
26	تميل البنوك إلى تفضيل الشركات الكبيرة عند منح التمويل مقارنة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة	4.57	0.72	مرتفعة جداً
-	المتوسط العام لمحور معوقات التمويل البنكي	4.36	0.80	مرتفع جداً

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات الاستبيان (2026).

تشير نتائج الجدول (9-4) إلى أن المتوسط العام لمحور معوقات التمويل البنكي بلغ (4.36) بانحراف معياري (0.80)، وهو متوسط مرتفع جداً يؤكد وجود عقبات هيكلية وإجرائية حادة تعيق وصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل البنكي بالشكل الأمثل. وقد احتلت العبارة (26) "تميل البنوك إلى تفضيل الشركات الكبيرة" المرتبة الأولى بأعلى متوسط (4.57) بانحراف معياري (0.72)، وهو مؤشر خطير على عدم عدالة توزيع الائتمان البنكي بين الشركات الكبيرة والمنشآت الصغيرة، رغم النمو الكمي الكبير في حجم التسهيلات الائتمانية. وهذه النتيجة تعكس تحيزاً هيكلياً في توزيع الائتمان، حيث تفضل البنوك إقراض الشركات الكبيرة ذات المخاطر المنخفضة والضمانات العالية، على حساب المنشآت الصغيرة التي تمثل

مخاطر أعلى ولكنها ذات عوائد اجتماعية أكبر. وجاءت العبارة (21) "الضمانات المطلوبة عائق رئيسي" في المرتبة الثانية بمتوسط (4.51) بانحراف معياري (0.75)، مما يؤكد أن متطلبات الضمانات العينية الصارمة ما زالت تمثل حجر عثرة أمام المنشآت الناشئة التي لا تمتلك أصولاً ثابتة كافية، وهو ما يتفق مع ما أشارت إليه دراسة (Sidani (2024 و Koura et al. (2024). وتؤكد هذه النتيجة أن النمو الكمي الهائل في حجم التمويل (446.9 مليار ريال) لا يترجم بالضرورة إلى وصول عادل وفعال للائتمان، ما لم يتم إصلاح الهيكل التقليدي لتقييم المخاطر الذي يركز على الضمانات بدلاً من التدفقات النقدية وجدوى المشروع. كما حصلت العبارات (22) "الإجراءات المعقدة تؤدي إلى تأخير"، و(23) "نقص المعلومات عن البرامج التمويلية"، و(25) "ضعف الخبرة في إعداد الدراسات المالية" على متوسطات متقاربة (4.29) لكل منها، مما يعكس مجموعة متكاملة من التحديات الإجرائية والمعرفية التي تواجه أصحاب المنشآت. وهذه النتائج تشير إلى أن المشكلة ليست فقط في توفر التمويل، بل أيضاً في آلية الحصول عليه وفي قدرة المنشآت على تلبية المتطلبات البنكية. وجاءت العبارة (24) "تأثير المتغيرات الاقتصادية" بمتوسط (4.23) وهو أقل قليلاً ولكنه لا يزال مرتفعاً، مما يشير إلى أن الظروف الاقتصادية الكلية تلعب دوراً في قدرة المنشآت على الاستفادة من التمويل، خاصة في ظل تقلبات أسعار الفائدة ومعدلات التضخم.

4.6 تحليل الأسئلة المفتوحة (التحديات والمقترحات)

تم توجيه سؤال مفتوح إلى أفراد العينة حول أبرز التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل البنكي، والمقترحات المناسبة لتعزيز دور التمويل في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل. وقد بلغ عدد الردود (55) رداً، تم ترميزها وتحليلها موضوعياً باستخدام أسلوب تحليل المضمون، وتلخصت في المحاور التالية:

4.6.1 أبرز التحديات (حسب تكرار ورودها)

جدول (4-10): التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل البنكي

الترتيب	التحدي	عدد التكرارات	النسبة المئوية من الردود (%)
1	الضمانات البنكية الصارمة	32	58.2
2	طول الإجراءات وزمن الموافقة	28	50.9
3	ارتفاع تكلفة التمويل وأسعار الفائدة	24	43.6
4	نقص الوعي بالبرامج التمويلية المتاحة	18	32.7
5	ضعف الخبرة المالية وإعداد الدراسات	15	27.3
6	تفضيل البنوك للشركات الكبيرة	14	25.5

7	عدم مرونة المنتجات التمويلية	10	18.2
8	تغير الظروف الاقتصادية (التضخم، ارتفاع التكاليف)	7	12.7

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على تحليل الأسئلة المفتوحة (2026).

يتضح من الجدول (4-10) أن التحدي الأكثر تكراراً هو "الضمانات البنكية الصارمة" بنسبة (58.2%) من الردود، يليه "طول الإجراءات وزمن الموافقة" بنسبة (50.9%)، ثم "ارتفاع تكلفة التمويل وأسعار الفائدة" بنسبة (43.6%)، و"نقص الوعي بالبرامج التمويلية" بنسبة (32.7%)، و"ضعف الخبرة المالية" بنسبة (27.3%)، و"تفضيل البنوك للشركات الكبيرة" بنسبة (25.5%)، و"عدم مرونة المنتجات التمويلية" بنسبة (18.2%)، وأخيراً "تغير الظروف الاقتصادية" بنسبة (12.7%). وتعكس هذه النتائج أن التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة ليست فقط مالية، بل تشمل أيضاً جوانب إجرائية ومعرفية وهيكلية، مما يتطلب تدخلاً شاملاً على مستويات متعددة. ومن اللافت أن تفضيل البنوك للشركات الكبيرة، رغم كونه تحدياً مهماً، لم يحتل المرتبة الأولى في الردود المفتوحة (25.5%) مقارنة بالضمانات (58.2%)، مما يشير إلى أن أصحاب المنشآت يرون أن العقوبات الإجرائية والضمانات هي الأكثر إلحاحاً وتأثيراً في تجاربهم اليومية، بينما قد ينظرون إلى تفضيل الشركات الكبيرة كحقيقة هيكلية أوسع تتجاوز تجربتهم الفردية.

4.6.2 أبرز المقترحات المقدمة

جدول (4-11): المقترحات لتعزيز دور التمويل البنكي في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل

الترتيب	المقترح	عدد التكرارات	النسبة المئوية من الردود (%)
1	تبسيط الإجراءات وتسريع الموافقات	25	45.5
2	تخفيف متطلبات الضمانات والاعتماد على جدوى المشروع	22	40.0
3	خفض تكلفة التمويل وتقديم فترات سماح مرنة	18	32.7
4	زيادة التوعية والإرشاد المالي لأصحاب المنشآت	15	27.3
5	تعزيز الخدمات الرقمية وإنشاء منصة موحدة للتمويل	12	21.8
6	تخصيص برامج تمويل حسب القطاع وحجم المنشأة	10	18.2
7	تقديم استشارات إدارية وفنية إلى جانب التمويل	8	14.5
8	زيادة العدالة في توزيع الائتمان بين الشركات الكبيرة والصغيرة	7	12.7
9	متابعة أثر التمويل عبر دراسات دورية لرضا المستفيدين	5	9.1

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على تحليل الأسئلة المفتوحة (2026).

يتضح من الجدول (4-11) أن المقترح الأكثر تكراراً هو "تبسيط الإجراءات وتسريع الموافقات" بنسبة (45.5%) من الردود، يليه "تخفيف متطلبات الضمانات والاعتماد على جدوى المشروع" بنسبة (40.0%)، ثم "خفض تكلفة التمويل وتقديم فترات سماح مرنة" بنسبة (32.7%)، و"زيادة التوعية والإرشاد المالي" بنسبة (27.3%)، و"تعزيز الخدمات الرقمية وإنشاء منصة موحدة" بنسبة (21.8%). وتعكس هذه المقترحات رغبة أصحاب المنشآت في الحصول على تمويل سريع وميسر وشامل، مع دعم فني وإداري يضمن نجاح مشاريعهم واستدامتها، مما يعزز أثر التمويل على مستوى المعيشة وخلق فرص العمل. كما تشير المقترحات إلى إدراك أصحاب المنشآت لأهمية التحول الرقمي والخدمات الاستشارية كعوامل مساعدة في تحسين فرصهم في الحصول على التمويل واستخدامه بكفاءة. ومن الجدير بالذكر أن مقترح "زيادة العدالة في توزيع الائتمان" جاء في مرتبة متأخرة (12.7%)، مما قد يشير إلى أن أصحاب المنشآت يركزون أكثر على الجوانب الإجرائية والتشغيلية التي يمكنهم التأثير فيها مباشرة، بينما ينظرون إلى قضية العدالة في توزيع الائتمان كمسألة نظامية تتطلب تدخل الجهات التنظيمية.

4.7 اختبار فروض الدراسة

في هذا المحور، يتم اختبار الفروض الرئيسية والفرعية للدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وفق المنهج العلمي المحكم، وهي: معامل ارتباط بيرسون لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات، وتحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار التأثير وتحديد نسبة التباين المفسر، واختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للكشف عن الفروق بين المجموعات، واختبار (T-test) للمقارنة بين متوسطين. وقد تم الاعتماد على مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لقبول الفروض أو رفضها، مع تقديم قيم الدلالة الإحصائية (Sig.) ومعاملات التحديد (R^2) ومعاملات الانحدار المعيارية (Beta) وقيم (t) المحسوبة.

4.7.1 الفرض الرئيسي الأول:

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين حجم التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك السعودية وبين تحسين مستوى المعيشة (الدخل الفردي والقوة الشرائية) للمستفيدين من المنشآت الصغيرة والمتوسطة."

أ. اختبار معامل الارتباط:

تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين متوسط استجابات محور التمويل البنكي (المتغير المستقل) ومتوسط استجابات محور تحسين مستوى المعيشة (المتغير التابع)، وذلك لتحديد قوة واتجاه العلاقة بينهما. ويوضح الجدول (4-12) نتائج اختبار الارتباط.

جدول (4-12): مصفوفة ارتباط بيرسون بين التمويل البنكي وتحسين مستوى المعيشة

المتغيرات	التمويل البنكي	تحسين مستوى المعيشة
التمويل البنكي	1.000	0.723**
تحسين مستوى المعيشة	0.723**	1.000
مستوى الدلالة (Sig.)	-	0.000
عدد العينة (N)	410	410

** قيمة (r) دالة إحصائياً عند مستوى $(\alpha \leq 0.01)$.

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على تحليل بيانات الاستبيان باستخدام SPSS (2026).

يتضح من الجدول (4-12) أن معامل الارتباط بين التمويل البنكي وتحسين مستوى المعيشة بلغ $(r = 0.723)$ وهو ارتباط موجب وقوي، ودال إحصائياً عند مستوى $(\alpha \leq 0.01)$ حيث بلغت قيمة $(Sig. = 0.000)$. وهذا يعني أنه كلما زادت كفاءة التمويل البنكي (من حيث التوفر، الكفاية، السهولة، التكلفة، الخدمات الرقمية، وبرامج الدعم)، زاد تحسين مستوى المعيشة (من حيث زيادة الدخل، تحسين القدرة الشرائية، الرفاهية، الاستقرار المالي، وجودة الحياة). ويمكن تفسير هذا الارتباط القوي بأن التمويل يوفر السيولة اللازمة لتوسيع النشاط الإنتاجي، مما يزيد من الإيرادات والأجور، وينعكس إيجاباً على القدرة الشرائية للأسر، ويحسن مستوى الرفاهية المادية وجودة الحياة، وهو ما تؤكدُه النظرية الاقتصادية التي تربط بين التمويل والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وبالتالي، يُقبل الفرض الرئيسي الأول من حيث وجود علاقة ارتباطية إيجابية وقوية بين المتغيرين.

ب. اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط

لتحديد مدى تأثير التمويل البنكي في تحسين مستوى المعيشة، ونسبة التباين الذي يفسره، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط. ويوضح الجدول (4-13) نتائج تحليل الانحدار.

جدول (4-13): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر التمويل البنكي في تحسين مستوى المعيشة

مؤشرات النموذج	قيمة R	قيمة R ²	قيمة R ² المعدلة	خطأ المعيار (Std. Error)		
النموذج	0.723	0.523	0.521	0.342		
المتغير	معامل الانحدار غير المعيارى (B)	الخطأ المعياري (Std. Error)	معامل الانحدار المعيارى (Beta)	قيمة (t)	الدلالة (Sig.)	مستوى
الثابت	0.987	0.156	-	6.327	0.000	
التمويل البنكي	0.682	0.037	0.723	18.452	0.000	

المتغير التابع: تحسين مستوى المعيشة - عدد العينة (N) = 410 - مستوى الدلالة: ($\alpha \leq 0.05$).

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على تحليل بيانات الاستبيان باستخدام SPSS (2026).

يتضح من الجدول (4-13) أن قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.523$) تشير إلى أن التمويل البنكي يفسر نحو (52.3%) من التباين في تحسين مستوى المعيشة، وهي نسبة مرتفعة تؤكد الأثر الكبير للتمويل على مستوى المعيشة. كما أن قيمة معامل الانحدار المعيارى ($Beta = 0.723$) تشير إلى وجود تأثير إيجابي قوي للتمويل البنكي في تحسين مستوى المعيشة، حيث أن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في التمويل البنكي تؤدي إلى زيادة بمقدار (0.723) وحدة في تحسين مستوى المعيشة، مع ثبات العوامل الأخرى. وبما أن قيمة (t) المحسوبة (18.452) أكبر من قيمة (t) الجدولية (1.96) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) وبدرجات حرية (408)، وقيمة (Sig. = 0.000) وهي أقل من (0.05)، فإننا نرفض فرض العدم (H_0) الذي ينص على عدم وجود تأثير، ونقبل الفرض البديل (H_1) الذي ينص على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للتمويل البنكي في تحسين مستوى المعيشة. وبالتالي، يُقبل الفرض الرئيسي الأول من حيث وجود تأثير معنوي وإيجابي للتمويل البنكي في تحسين مستوى المعيشة.

4.7.2 الفرض الرئيسي الثاني:

"يساهم التمويل المصرفي بشكل إيجابي ومباشر في تعزيز قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على خلق فرص عمل جديدة واستقطاب القوى العاملة الوطنية في المملكة العربية السعودية."

أ. اختبار معامل الارتباط:

تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين متوسط استجابات محور التمويل البنكي (المتغير المستقل) ومتوسط استجابات محور خلق فرص العمل (المتغير التابع). ويوضح الجدول (4-14) نتائج اختبار الارتباط.

جدول (14-4): مصفوفة ارتباط بيرسون بين التمويل البنكي وخلق فرص العمل

المتغيرات	التمويل البنكي	خلق فرص العمل
التمويل البنكي	1.000	0.741**
خلق فرص العمل	0.741**	1.000
مستوى الدلالة (Sig.)	-	0.000
عدد العينة (N)	410	410

** قيمة (r) دالة إحصائياً عند مستوى $(\alpha \leq 0.01)$.

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على تحليل بيانات الاستبيان باستخدام SPSS (2026).

يتضح من الجدول (14-4) أن معامل الارتباط بين التمويل البنكي وخلق فرص العمل بلغ ($r = 0.741$) وهو ارتباط موجب وقوي، ودال إحصائياً عند مستوى $(\alpha \leq 0.01)$ ، حيث بلغت قيمة ($\text{Sig.} = 0.000$). وهذا يعني أنه كلما زادت كفاءة التمويل البنكي، زادت قدرة المنشآت على خلق فرص عمل جديدة، واستدامة الوظائف القائمة، واستقطاب الكوادر الوطنية، وتحسين المزايا الوظيفية، وتعزيز الاستقرار الوظيفي. ويمكن تفسير هذا الارتباط القوي بأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة كثيفة العمالة بطبيعتها، حيث أن كل وحدة تمويل إضافية تترجم إلى وظائف جديدة واستدامة للوظائف القائمة، خاصة في القطاعات الخدمية والتجارية والصناعية التي تستوعب أعداداً كبيرة من العمالة الوطنية. وبالتالي، يُقبل الفرض الرئيسي الثاني من حيث وجود علاقة ارتباطية إيجابية وقوية بين المتغيرين.

ب. اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط:

لتحديد مدى تأثير التمويل البنكي في خلق فرص العمل، ونسبة التباين الذي يفسره، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط. ويوضح الجدول (15-4) نتائج تحليل الانحدار.

جدول (15-4): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر التمويل البنكي في خلق فرص العمل

خطأ المعيار(Std. Error)		قيمة R ² المعدلة		قيمة R ²	قيمة R	مؤشرات النموذج
0.328		0.547		0.549	0.741	النموذج
مستوى الدلالة (Sig.)	قيمة (t)	معامل الانحدار المعياري (Beta)	الخطأ المعياري (Std. Error)	معامل الانحدارغير المعياري (B)	المتغير	
0.000	5.770	-	0.148	0.854	الثابت	
0.000	19.872	0.741	0.036	0.715	التمويل البنكي	

المتغير التابع: خلق فرص العمل - عدد العينة 410 (N) - مستوى الدلالة: ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على تحليل بيانات الاستبيان باستخدام SPSS (2026).

يتضح من الجدول (4-15) أن قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.549$) تشير إلى أن التمويل البنكي يفسر نحو (54.9%) من التباين في خلق فرص العمل، وهي نسبة مرتفعة تؤكد الأثر الكبير للتمويل على التوظيف. كما أن قيمة معامل الانحدار المعياري ($Beta = 0.741$) تشير إلى وجود تأثير إيجابي قوي للتمويل البنكي في خلق فرص العمل، حيث أن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في التمويل البنكي تؤدي إلى زيادة بمقدار (0.741) وحدة في خلق فرص العمل، مع ثبات العوامل الأخرى. وبما أن قيمة (t) المحسوبة (19.872) أكبر من قيمة (t) الجدولية (1.96) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) وبدرجات حرية (408)، وقيمة (Sig. = 0.000) وهي أقل من (0.05)، فإننا نرفض فرض العدم (H_0) الذي ينص على عدم وجود تأثير، ونقبل الفرض البديل (H_1) الذي ينص على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للتمويل البنكي في خلق فرص العمل. وبالتالي، يُقبل الفرض الرئيسي الثاني من حيث وجود تأثير معنوي وإيجابي للتمويل البنكي في خلق فرص العمل.

4.7.3 الفرض الفرعي الأول

"توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات أصحاب المنشآت حول أثر التمويل المصرفي في تحسين مستواهم المعيشي تعزى لمتغير حجم المنشأة (متناهية الصغر، صغيرة، متوسطة)".

أ. اختبار تحليل التباين الأحادي:

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لمقارنة متوسطات استجابات فئات حجم المنشأة (متناهية الصغر، صغيرة، متوسطة) فيما يتعلق بتحسين مستوى المعيشة، وذلك للكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين هذه الفئات.

ويوضح الجدول (4-16) نتائج اختبار ANOVA.

جدول (4-16): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لتأثير حجم المنشأة على تحسين مستوى المعيشة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية (df)	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة (Sig.)
بين المجموعات	5.234	2	2.617	4.320	0.014
داخل المجموعات	246.389	407	0.605	-	-
المجموع	251.623	409	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على تحليل بيانات الاستبيان باستخدام SPSS (2026).

يتضح من الجدول (4-16) أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (4.320) عند مستوى دلالة (Sig. = 0.014)، وهي أقل من (0.05)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات فئات حجم المنشأة فيما يتعلق بتحسين مستوى المعيشة. وهذا يعني أن حجم المنشأة يلعب دوراً في تصورات أصحاب المنشآت حول أثر التمويل على تحسين مستوى المعيشة، وهو ما يعكس اختلاف احتياجات وتجارب المنشآت حسب حجمها.

ب. اختبار المقارنات البعدية (LSD)

ولتحديد اتجاه هذه الفروق وأي الفئات أكثر تفاؤلاً بأثر التمويل على المعيشة، تم استخدام اختبار المقارنات البعدية (Post Hoc) باستخدام أقل فرق معنوي ويوضح الجدول (4-17) نتائج المقارنات البعدية.

جدول (4-17): نتائج المقارنات البعدية (LSD) لفئات حجم المنشأة في تحسين مستوى المعيشة

(I) حجم المنشأة	(J) حجم المنشأة	الفرق بين المتوسطين (I-J)	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة (Sig.)	فاصل الثقة %95
متناهية الصغر	صغيرة	-0.187	0.102	0.067	-0.388 – 0.014
متناهية الصغر	متوسطة	-0.342	0.095	0.001	-0.529 – -0.155
صغيرة	متوسطة	-0.155	0.108	0.152	-0.367 – 0.057

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على تحليل بيانات الاستبيان باستخدام SPSS (2026).

يتضح من الجدول (4-17) أن الفروق الجوهرية تكمن بين المنشآت متناهية الصغر والمنشآت المتوسطة، حيث بلغ الفرق بين متوسطيهما (-0.342) عند مستوى دلالة (0.001)، وهو دال إحصائياً. وهذا يعني أن أصحاب المنشآت المتوسطة كانوا أكثر تفاؤلاً بأثر التمويل على تحسين مستوى المعيشة مقارنة بأصحاب المنشآت متناهية الصغر. ويعزى ذلك إلى قدرة المنشآت المتوسطة على توفير الضمانات المطلوبة والحصول على تمويل أكبر، مما ينعكس إيجاباً على دخلها وقدرتها الشرائية ورفاهيتها. كما أن المنشآت المتوسطة لديها قدرة أكبر على تنويع مصادر الدخل وتحقيق وفورات الحجم، مما يعزز الأثر الإيجابي للتمويل على مستوى المعيشة. أما الفروق بين المنشآت متناهية الصغر والمنشآت الصغيرة، فبلغت (-0.187) عند

مستوى دلالة (0.067) وهو غير دال إحصائياً، وكذلك الفروق بين الصغيرة والمتوسطة بلغت (-0.155) عند مستوى دلالة (0.152) وهو غير دال إحصائياً. وهذا يعني أن الفروق ليست كبيرة بين جميع الفئات، وتتركز بشكل أساسي بين طرفي الطيف (المتناهية الصغر والمتوسطة). وبالتالي، يُقبل الفرض الفرعي الأول جزئياً (توجد فروق، لكنها ليست كبيرة بين جميع الفئات، وتتركز بين المتناهية الصغر والمتوسطة).

4.7.4 الفرض الفرعي الثاني:

"تؤثر الإجراءات الائتمانية والضمانات المطلوبة من البنوك السعودية بشكل سلبي ومباشر على قدرة المنشآت في استدامة الوظائف الحالية وخلق وظائف جديدة."

أ. اختبار معامل الارتباط وتحليل الانحدار:

تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين متوسط استجابات محور المعوقات (الضمانات والإجراءات) ومتوسط استجابات محور خلق فرص العمل، ثم تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لتحديد مدى تأثير المعوقات في قدرة المنشآت على خلق الوظائف واستدامتها. ويوضح الجدول (18-4) نتائج اختبار الارتباط والانحدار.

جدول (18-4): نتائج اختبار الارتباط والانحدار بين معوقات التمويل وخلق فرص العمل

القيمة	مؤشرات الارتباط والانحدار
-0.634	معامل الارتباط (r)
0.402	معامل التحديد (R^2)
-0.589	معامل الانحدار المعياري (Beta)
-14.230	قيمة (t) المحسوبة
± 1.96	قيمة (t) الجدولية
410	عدد العينة (N)

المتغير المستقل: معوقات التمويل (الضمانات والإجراءات) - المتغير التابع: خلق فرص العمل - مستوى الدلالة: ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على تحليل بيانات الاستبيان باستخدام SPSS (2026).

يتضح من الجدول (18-4) أن معامل الارتباط بين معوقات التمويل وخلق فرص العمل بلغ ($r = -0.634$) وهو ارتباط عكسي متوسط إلى قوي، ودال إحصائياً عند مستوى ($\text{Sig.} = 0.000$). وهذا يعني أنه كلما زادت المعوقات (الضمانات الصارمة والإجراءات المعقدة)، انخفضت قدرة المنشآت على خلق فرص العمل واستدامتها، والعكس صحيح. ويمكن تفسير هذا

الارتباط العكسي بأن المنشآت التي تواجه صعوبات في الحصول على التمويل بسبب الضمانات والإجراءات المعقدة تفقد فرص التوسع والنمو، مما يحد من قدرتها على توظيف عمالة جديدة أو الحفاظ على الوظائف القائمة، خاصة في فترات التقلبات الاقتصادية. كما أن قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.402$) تشير إلى أن معوقات التمويل تفسر نحو (40.2%) من التباين في قدرة المنشآت على خلق الوظائف واستدامتها، وهي نسبة مرتفعة تؤكد الأثر السلي الكبير لهذه المعوقات على التوظيف. وقيمة معامل الانحدار المعياري ($Beta = -0.589$) تشير إلى وجود تأثير سلبى متوسط إلى قوى للمعوقات في خلق فرص العمل، حيث أن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في المعوقات تؤدي إلى انخفاض بمقدار (0.589) وحدة في خلق فرص العمل، مع ثبات العوامل الأخرى. وبما أن قيمة (t) المحسوبة (-14.230) أكبر من قيمة (t) الجدولية (1.96) في القيمة المطلقة، وقيمة ($Sig. = 0.000$) وهي أقل من (0.05)، فإننا نرفض فرض العدم (H_0) الذي ينص على عدم وجود تأثير، ونقبل الفرض البديل (H_1) الذي ينص على وجود تأثير سلبى ذي دلالة إحصائية لمعوقات التمويل في خلق فرص العمل واستدامتها. وبالتالي، يُقبل الفرض الفرعي الثاني، مما يؤكد أن تبسيط الإجراءات وتخفيف متطلبات الضمانات سيسهم بشكل مباشر في تعزيز قدرة المنشآت على خلق فرص العمل واستدامتها.

4.7.5 الفرض الفرعي الثالث:

"يؤدي الاعتماد على الحلول التمويلية الرقمية في البنوك السعودية إلى تسريع وتيرة حصول المنشآت على السيولة، مما ينعكس إيجاباً على قدرتها التشغيلية والتوظيفية."

• اختبار معامل الارتباط وتحليل الانحدار:

تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين استجابات العبارة (6) "ساهمت الخدمات الرقمية التي تقدمها البنوك في تسهيل إجراءات التمويل" (كمؤشر للحلول التمويلية الرقمية) ومتوسط استجابات محور خلق فرص العمل، ثم تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لتحديد مدى تأثير الحلول الرقمية في القدرة التوظيفية للمنشآت. ويوضح الجدول (4-19) نتائج اختبار الارتباط والانحدار.

جدول (4-19): نتائج اختبار الارتباط والانحدار بين الحلول الرقمية وخلق فرص العمل

القيمة	مؤشرات الارتباط والانحدار
0.587	معامل الارتباط (r)

0.345	معامل التحديد (R^2)
0.512	معامل الانحدار المعياري (Beta)
11.782	قيمة (t) المحسوبة
± 1.96	قيمة (t) الجدولية
410	عدد العينة (N)

المتغير المستقل: الحلول الرقمية (الخدمات الرقمية) - المتغير التابع: خلق فرص العمل - مستوى الدلالة: ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على تحليل بيانات الاستبيان باستخدام SPSS (2026).

يتضح من الجدول (4-19) أن معامل الارتباط بين الحلول الرقمية وخلق فرص العمل بلغ ($r = 0.587$) وهو ارتباط موجب متوسط إلى قوي، ودال إحصائياً عند مستوى ($\text{Sig.} = 0.000$). وهذا يعني أنه كلما زاد الاعتماد على الحلول التمويلية الرقمية، زادت قدرة المنشآت على خلق فرص العمل واستدامتها. ويمكن تفسير هذا الارتباط الإيجابي بأن الحلول الرقمية تسرع من وصول المنشآت إلى التمويل، وتقلل من التكاليف الإدارية، وتوفر بيانات دقيقة لتقييم الجدارة الائتمانية، مما يعزز قدرة المنشآت على التوسع التشغيلي وخلق وظائف جديدة. كما أن قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.345$) تشير إلى أن الحلول الرقمية تفسر نحو (34.5%) من التباين في القدرة التوظيفية للمنشآت، وهي نسبة مرتفعة تؤكد الأثر الإيجابي الكبير للرقمنة على التوظيف. وقيمة معامل الانحدار المعياري ($\text{Beta} = 0.512$) تشير إلى وجود تأثير إيجابي متوسط إلى قوي للحلول الرقمية في خلق فرص العمل، حيث أن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في الاعتماد على الحلول الرقمية تؤدي إلى زيادة بمقدار (0.512) وحدة في خلق فرص العمل، مع ثبات العوامل الأخرى. وبما أن قيمة (t) المحسوبة (11.782) أكبر من قيمة (t) الجدولية (1.96)، وقيمة ($\text{Sig.} = 0.000$) وهي أقل من (0.05)، فإننا نرفض فرض العدم (H_0) الذي ينص على عدم وجود تأثير، ونقبل الفرض البديل (H_1) الذي ينص على وجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية للحلول التمويلية الرقمية في خلق فرص العمل. وهذا يؤكد أن الحلول الرقمية تسرع من وصول المنشآت إلى التمويل، مما يعزز قدرتها على التوسع التشغيلي وخلق وظائف جديدة. وبالتالي، يُقبل الفرض الفرعي الثالث.

4.7.6 ملخص نتائج اختبار الفروض

يوضح الجدول (20-4) ملخصاً لنتائج اختبار الفروض الرئيسية والفرعية للدراسة، مع عرض قيم الإحصاءات الرئيسية ومستويات الدلالة.

جدول (20-4): ملخص نتائج اختبار الفروض

م	الفرض	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة (.Sig)	معامل التحديد (R^2)	معامل الانحدار (Beta)	نتيجة الاختبار
1	الفرض الرئيسي الأول: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل البنكي وتحسين مستوى المعيشة	$r = 0.723$	0.000	0.523	0.723	مقبول
2	الفرض الرئيسي الثاني: يساهم التمويل البنكي بشكل إيجابي في خلق فرص العمل	$r = 0.741$	0.000	0.549	0.741	مقبول
3	الفرض الفرعي الأول: توجد فروق في تصورات تحسين المعيشة تعزى لحجم المنشأة	$F = 4.320$	0.014	-	-	مقبول جزئياً (الفروق بين المتناهية الصغر والمتوسطة)
4	الفرض الفرعي الثاني: تؤثر المعوقات (الضمانات والإجراءات) سلباً في خلق فرص العمل	$r = -0.634$	0.000	0.402	-0.589	مقبول
5	الفرض الفرعي الثالث: تؤثر الحلول الرقمية إيجاباً في خلق فرص العمل	$r = 0.587$	0.000	0.345	0.512	مقبول

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على تحليل بيانات الاستبيان باستخدام SPSS (2026).

يتضح من الجدول (20-4) أن جميع الفروض الرئيسية والفرعية للدراسة قد تم قبولها، مما يؤكد صحة النموذج النظري للدراسة وقوة العلاقات بين المتغيرات. وقد أظهرت النتائج أن التمويل البنكي له أثر إيجابي قوي في تحسين مستوى المعيشة ($R^2 = 0.523$) وخلق فرص العمل ($R^2 = 0.549$)، كما أظهرت أن المعوقات لها تأثير سلبي معنوي في خلق فرص العمل ($R^2 = 0.402$)، وأن الحلول الرقمية لها تأثير إيجابي معنوي ($R^2 = 0.345$). كما أظهر تحليل التباين وجود فروق في تصورات تحسين المعيشة تعزى لحجم المنشأة، حيث كانت المنشآت المتوسطة أكثر تفاؤلاً من المتناهية الصغر.

4.8 مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة

تهدف هذه المناقشة إلى ربط نتائج الدراسة الحالية بنتائج الدراسات السابقة العربية والأجنبية، وتفسير أوجه التوافق والاختلاف، مع تقديم مبررات موضوعية لكل ذلك، وذلك في ضوء الإطار النظري للدراسة والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة في المملكة العربية السعودية.

4.8.1 التوافق مع الدراسات السابقة

1. فيما يتعلق بأثر التمويل على مستوى المعيشة:

تتفق نتائج هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة الطيب (2025) التي أكدت وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل وتحسن الدخل المعيشي في المملكة العربية السعودية، حيث أظهرت أن 80% من المستفيدين تمكنوا من إعالة أسر كبيرة بفضل نجاح مشاريعهم. كما تتفق مع دراسة Karna (2025) التي وجدت علاقة إيجابية بين التمويل وتحسين مستوى المعيشة في المجتمعات منخفضة الدخل، ومع دراسة Tom (2023) التي أظهرت أن التمويل الأصغر ساعد في تحسين دخل الفئات المستهدفة في السودان، ومع دراسة Alghanmi & Amuda (2024) التي أكدت أن الائتمان المقدم للأسر والمنشآت في السعودية ساهم في استقرار الدخل ونمو القطاع غير النفطي.

ويعزى هذا التوافق إلى أن التمويل يوفر السيولة اللازمة لتوسيع النشاط الإنتاجي، مما يزيد من الإيرادات والأجور، وينعكس إيجاباً على القدرة الشرائية للأسر، ويحسن مستوى الرفاهية المادية وجودة الحياة. وهذا ما تؤكدته النظرية الاقتصادية التي تربط بين التمويل والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، حيث أن ضخ السيولة في القطاع الإنتاجي يخلق دورة اقتصادية إيجابية تبدأ بزيادة الإنتاج وتنتهي بتحسين مستويات المعيشة. كما أن برامج الدعم الحكومي في السعودية، مثل برنامج "كفالة" و"بوابة التمويل"، ساهمت في توجيه التمويل نحو الفئات الأكثر احتياجاً، مما عزز الأثر الاجتماعي للتمويل.

2. فيما يتعلق بأثر التمويل على خلق فرص العمل:

تتفق النتائج مع دراسة Almalki (2024) التي خلصت إلى أن توفير التمويل والحوافز للمنشآت الصغيرة أدى إلى زيادة نوعية في توظيف القوى العاملة الوطنية، ومع دراسة Rivera et al. (2026) الصادرة عن البنك الدولي والتي أكدت أن توظيف القطاع الخاص في المنشآت الصغيرة قفز بنسبة كبيرة خلال عقد رؤية 2030، ومع دراسة بلاتريش وآخرون (2025) التي

وجدت ارتباطاً قوياً بين جودة خدمات الدعم التمويلي وقدرة المشاريع على توليد فرص العمل، ومع دراسة Jasmine & Rohim (2024) التي أشارت إلى أن منصات التمويل البديلة تعزز الوصول إلى رأس المال وتساهم في التمكين الاجتماعي. ويعكس هذا التوافق الطبيعة كثيفة العمالة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث أن كل وحدة تمويل إضافية تترجم إلى وظائف جديدة واستدامة للوظائف القائمة، خاصة في القطاعات الخدمية والتجارية والصناعية التي تستوعب أعداداً كبيرة من العمالة الوطنية. كما أن برامج التوطين "السعودة" وحوافز توظيف السعوديين ساهمت في توجيه التمويل نحو خلق وظائف نوعية للمواطنين، مما عزز الأثر التوظيفي للتمويل. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن عدد العاملين في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ارتفع من 6.9 مليون في عام 2023 إلى 7.9 مليون في عام 2024، وهو ما يعكس الأثر الإيجابي للتمويل على التوظيف.

3. فيما يتعلق بدور التحول الرقمي:

تتفق النتائج مع دراسة Aldarmi (2025) التي أثبتت أن الحلول الرقمية ساهمت في تقليل زمن الحصول على الائتمان وحسّنت الأداء المالي للمنشآت، ومع دراسة Oraby (2025) التي أشارت إلى أن تبني التقنيات الرقمية يزيد من ثقة الممولين ويقلل مخاطر الائتمان، ومع دراسة العميل وآخرون (2025) التي أوصت بتسريع التحول الرقمي المالي. ويعود ذلك إلى أن الخدمات الرقمية مثل منصة "بوابة التمويل" وتطبيقات البنوك الإلكترونية سهلت على أصحاب المنشآت تقديم طلباتهم ومتابعتها دون عناء المراجعات الميدانية، مما خفض التكاليف وزمن المعالجة، وزاد من الشفافية والكفاءة في تخصيص الائتمان.

كما أن تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة مكنت البنوك من تقييم الجدارة الائتمانية للمنشآت الصغيرة بناءً على بيانات نقاط البيع (POS) والتدفقات النقدية الفعلية، مما قلل من الاعتماد على الضمانات التقليدية وزاد من شمولية التمويل. وقد تجاوز عدد أجهزة نقاط البيع في السعودية 2.1 مليون جهاز في عام 2025، مما وفر قاعدة بيانات ضخمة ساعدت في إضفاء الطابع الرسمي على الأنشطة الاقتصادية للمنشآت الصغيرة، وبالتالي تحسين فرصها في الحصول على الائتمان.

4. فيما يتعلق ببرامج الدعم الحكومي:

تتفق النتائج مع دراسة (Hashem (2025) التي أبرزت دور برنامج "كفالة" في تقليل مخاطر الإقراض وتوسيع دائرة المستفيدين، حيث بلغت قيمة الضمانات الائتمانية التي قدمها البرنامج منذ إنطلاقه أكثر من 86.8 مليار ريال، استفاد منها ما يتجاوز 26,095 منشأة. كما تتفق مع دراسة العميل وآخرون (2025) التي أوصت بتطوير أسواق الدين وتسريع التحول الرقمي المالي، ومع دراسة (Al-Shalawi (2026 التي أكدت أن التمويل الموجه للابتكار ساهم في خلق قطاعات اقتصادية جديدة. ويظهر ذلك جلياً من خلال متوسط الموافقة المرتفع جداً (4.61) على دور برامج الدعم الحكومي في تسهيل حصول المنشآت على التمويل، وهو أعلى متوسط في جميع محاور الدراسة.

5. فيما يتعلق بمعوقات التمويل:

تتفق النتائج مع دراسة (Koura et al. (2024 التي حددت شروط الضمانات الصارمة وتمييز البنوك لصالح الشركات الكبرى كأكبر العوائق أمام حصول المنشآت الصغيرة على التمويل في الاقتصادات الناشئة، ومع دراسة (Sidani (2024 التي أشارت إلى أن الضمانات العينية التقليدية تمثل عقبة أمام المنشآت الناشئة، ومع دراسة (Al-Shalawi (2026 التي أكدت أن صعوبة الوصول إلى المعلومات الائتمانية تظل عائقاً رئيسياً، ومع دراسة هارون وعمر (2024) التي أوصت بتطوير منتجات تمويلية مخصصة للمنشآت الصغيرة.

ويعكس هذا التوافق استمرار الهيكل التقليدي لتقييم المخاطر في بعض البنوك، رغم التقدم الكمي في حجم التمويل، مما يستدعي إصلاحاً جذرياً في سياسات الإقراض لتصبح أكثر شمولاً وعدالة. كما أن نقص الخبرة المالية لدى أصحاب المنشآت وعدم الوعي الكافي بالبرامج التمويلية المتاحة يسهمان في تفاقم الفجوة بين التمويل المتاح والتمويل المستفاد منه فعلياً. وتشير النتائج إلى أن تفضيل البنوك للشركات الكبيرة (متوسط 4.57) ومتطلبات الضمانات (متوسط 4.51) هما العقبتان الأكبر، مما يستدعي تدخلاً عاجلاً على مستوى السياسات التنظيمية والتشغيلية.

4.8.2 أوجه الاختلاف والتفرد

1. شمولية الأبعاد الاجتماعية:

تختلف هذه الدراسة عن معظم الدراسات السابقة التي اقتصرَت على تحليل بعد واحد فقط (مثل الأداء المالي أو التوظيف أو المعيشة)، حيث جمعت الدراسة الحالية بين البعدين الاجتماعيين (مستوى المعيشة وخلق فرص العمل) في إطار تحليلي موحد، مما أتاح فهماً أشمل للأثر الاجتماعي للتمويل. وهذا يمثل إضافة نوعية للأدبيات الاقتصادية العربية، حيث نادراً ما تجمع الدراسات السابقة بين هذين البعدين في سياق واحد. فمعظم الدراسات إما ركزت على الأثر المالي للتمويل (على أداء المنشأة) أو على أحد البعدين الاجتماعيين فقط، بينما هذه الدراسة قدمت نموذجاً تحليلياً يجمع بين البعدين في إطار متكامل، مما يعكس الترابط الوثيق بين تحسين المعيشة وخلق الوظائف كوجهين لعملة واحدة في التنمية الاجتماعية.

2. الاعتماد على البيانات الأولية:

تختلف هذه الدراسة عن دراسات مثل العميل وآخرون (2025) التي اعتمدت على البيانات الثانوية والتقارير الرسمية، حيث اعتمدت الدراسة الحالية على البيانات الأولية عبر استبيان موجه إلى المستفيدين الفعليين وصناع القرار في البنوك، مما أتاح فهماً أعمق لتصوراتهم وخبراتهم المباشرة حول فاعلية التمويل. وهذا يعزز من مصداقية النتائج ويعكس الواقع العملي بشكل أكثر دقة، حيث أن البيانات الأولية تلتقط الفروق الفردية والتجارب الذاتية التي لا تظهر في التقارير الرسمية المجمعة. كما أن الاستبيان سمح بقياس اتجاهات وآراء المستفيدين بشكل كمي، مما أتاح إمكانية التحليل الإحصائي المتقدم واستخلاص علاقات سببية دقيقة.

3. حداثة البيانات وشموليتها:

تتفرد هذه الدراسة باستنادها إلى أحدث الإحصاءات الرسمية التي تظهر وصول التسهيلات الائتمانية إلى مستوى تاريخي بلغ 446.9 مليار ريال في عام 2025، مع ربط هذه التدفقات بقياس أثرها الاجتماعي المباشر، وهو ما لم تتطرق إليه الدراسات السابقة بهذا العمق والتركيز. كما أن الفترة الزمنية (2023-2025) تمثل المرحلة الأكثر ديناميكية في تاريخ القطاع المصرفي السعودي، حيث شهدت قفزة نوعية في حجم التمويل مدفوعة بإصلاحات برنامج تطوير القطاع المالي وتوجهات البنك المركزي السعودي نحو تعميق الشمول المالي الرقمي، مما يجعل نتائج الدراسة حديثة وملائمة للواقع الراهن.

4. تشخيص دقيق للمعوقات:

قدمت الدراسة تحليلاً مفصلاً للمعوقات الإجرائية والهيكلية من وجهة نظر المستفيدين أنفسهم، مع ربطها بقدرة المنشآت على خلق الوظائف واستدامتها، وهو ما يضيف بعداً تفسيرياً مهماً يوضح لماذا لا يترجم النمو الكمي في التمويل بالضرورة إلى أثر اجتماعي أقصى. وقد أظهرت النتائج أن تفضيل البنوك للشركات الكبيرة (متوسط 4.57) ومتطلبات الضمانات (متوسط 4.51) هما العقبتان الأكبر، مما يستدعي تدخلاً عاجلاً على مستوى السياسات. كما أن تحليل الأسئلة المفتوحة كشف عن تحديات إضافية مثل طول الإجراءات ونقص الوعي وضعف الخبرة المالية، وهي جوانب نوعية لم تغطيها الدراسات السابقة بنفس العمق.

5. التحليل الكمي المتقدم:

تميزت هذه الدراسة باستخدامها لأساليب إحصائية متقدمة (الانحدار المتعدد، تحليل التباين، المقارنات البعدية، اختبارات T-test) مما أتاح اختباراً دقيقاً للفروض وتحديداً دقيقاً لقوة العلاقات بين المتغيرات ونسبة التباين المفسر، وهو ما يزيد من دقة النتائج ويعزز من قيمتها العلمية. كما أن استخدام مصفوفات الارتباط وتحليل الانحدار سمح بتحديد معاملات التأثير (Beta) ونسب التفسير (R^2) لكل علاقة، مما يوفر صورة كمية واضحة عن الأثر النسبي لكل متغير.

4.8.3 تفسير النتائج في السياق السعودي

يمكن تفسير النتائج الإيجابية التي توصلت إليها هذه الدراسة في ضوء الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي شهدتها المملكة في إطار رؤية 2030، والتي تضمنت:

1. تطوير البنية التشريعية والتنظيمية: عبر إصدار أنظمة وقوانين تحفز الاستثمار وتمنح المنشآت الصغيرة حوافز ضريبية وجمركية، مثل نظام المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ونظام الإفلاس التجاري، وقانون الشركات الجديد. وقد ساهمت هذه التشريعات في خلق بيئة أعمال أكثر استقراراً وشفافية، مما شجع البنوك على زيادة إقراضها للمنشآت الصغيرة مع تقليل المخاطر القانونية والتنظيمية.

2. تعزيز الشمول المالي الرقمي: من خلال مبادرات مثل "بوابة التمويل" وتطبيقات الخدمات المصرفية الإلكترونية التي سهلت وصول المنشآت إلى الائتمان، بالإضافة إلى إطلاق البنوك الرقمية مثل بنك D360 وبنك STC. وقد ساهمت هذه

المبادرات في تقليل الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية في الوصول إلى الخدمات المالية، وزيادة سرعة وكفاءة عمليات الإقراض.

3. إطلاق برامج دعم حكومية طموحة: مثل برنامج "كفالة" الذي يغطي نسبة كبيرة من مخاطر الإقراض (تصل إلى 95% في بعض المنتجات)، وبنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي يوفر تمويلاً غير مباشر واستثماراً جريئاً، وصندوق التنمية الوطني الذي يقدم حلولاً تمويلية متنوعة. وقد أسهمت هذه البرامج في تخفيض المخاطر الائتمانية للبنوك، مما شجعها على التوسع في تمويل قطاعات لم تكن جذابة ائتمانياً في السابق.

4. تحفيز التوظيف الوطني: عبر برامج مثل "السعودة" و"هدف" التي شجعت المنشآت على استقطاب الكوادر الوطنية، وبرامج التدريب والتأهيل التي رفعت من كفاءة القوى العاملة الوطنية. وقد ساهم التمويل في تمكين المنشآت من تلبية متطلبات التوظيف وتوفير بيئة عمل جاذبة للكوادر الوطنية.

وفي المقابل، تفسر النتائج السلبية المتعلقة بالمعوقات باستمرار هيمنة النماذج التقليدية لتقييم المخاطر في بعض البنوك، والتي لا تزال تركز على الضمانات العينية بدلاً من التدفقات النقدية وجدوى المشروع. كما أن نقص الخبرة المالية لدى بعض أصحاب المنشآت وعدم الوعي الكافي بالبرامج التمويلية المتاحة يسهمان في تفاقم الفجوة بين التمويل متاح والتمويل المستفاد منه فعلياً. بالإضافة إلى ذلك، فإن تفضيل البنوك للشركات الكبيرة يعكس تحيزاً هيكلياً في توزيع الائتمان، حيث تفضل البنوك إقراض الشركات الكبيرة ذات المخاطر المنخفضة والضمانات العالية، على حساب المنشآت الصغيرة التي تمثل مخاطر أعلى ولكنها ذات عوائد اجتماعية أكبر.

كما أن تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل التضخم وارتفاع أسعار الفائدة، يضيف طبقة أخرى من التعقيد، حيث أن ارتفاع تكاليف التمويل يقلل من الجاذبية النسبية للقروض بالنسبة للمنشآت الصغيرة ذات هوامش الربح المحدودة. وهذا يستدعي تنسيقاً بين السياسة النقدية (التي تحدد أسعار الفائدة) والسياسات الائتمانية (التي تحدد شروط الإقراض) لضمان استمرارية تدفق التمويل إلى هذا القطاع الحيوي.

4.9 التوصيات

4.9.1 التوصيات الموجهة للبنوك والمؤسسات المالية

1. يوصى بالاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي في تقييم الطلبات، مع وضع سقف زمني محدد للموافقة على القروض الصغيرة، والاستفادة من بيانات نقاط البيع كبديل عن المستندات الورقية المطولة، بما يقلل زمن المعالجة ويرفع كفاءة الإقراض.
2. يوصى بالتحول من نموذج الضمانات العينية إلى نموذج التقييم القائم على التدفقات النقدية وجدوى المشروع، مع التوسع في الاستفادة من برنامج "كفالة" كضمان حكومي يغطي نسبة كبيرة من المخاطر، مما يشجع البنوك على إقراض المنشآت الناشئة دون تحفظات مفرطة.
3. يوصى بتطوير منتجات تمويلية تراعي دورة الإيرادات الموسمية لكل قطاع (خدمي، صناعي، تقني)، مع تقديم فترات سماح تتناسب مع طبيعة النشاط الاقتصادي، على أن يبدأ السداد بعد تحقيق الإيرادات التشغيلية الفعلية.
4. يوصى بتطوير منصات رقمية متكاملة تتيح لأصحاب المنشآت تقديم طلبات التمويل ومتابعتها إلكترونياً بالكامل، مع توفير أدوات تقييم ذاتي للجدارية الائتمانية، وتوسيع نطاق الخدمات لتشمل المناطق النائية.
5. يوصى بتوفير خدمات استشارية مجانية ضمن حزمة التمويل، تساعد أصحاب المنشآت في إعداد القوائم المالية وخطط العمل، بالتعاون مع مراكز التدريب والجامعات، لرفع كفاءتهم المالية وزيادة فرص قبول طلباتهم.
6. يوصى بتخصيص حصة إلزامية من محفظة الإقراض للمنشآت الصغيرة، مع إصدار تقارير دورية عن أداء البنوك في هذا المجال، لتعزيز الشفافية والمنافسة الإيجابية، وضمان عدم تهميش هذا القطاع الحيوي.

4.9.2 التوصيات الموجهة للجهات الحكومية

1. يوصى بتوسيع نطاق القطاعات المشمولة بالضمان لتشمل القطاعات الواعدة (التقنية، السياحة، الخدمات اللوجستية، الاقتصاد الأخضر)، وزيادة نسبة الضمان للمنشآت متناهية الصغر والناشئة، مع تبسيط إجراءات الحصول على الضمان وتقليل زمن المعالجة.

2. يوصى بإطلاق حملات توعوية وطنية عبر وسائل التواصل ومنصات التعلم الإلكتروني، مستهدفة المناطق النائية والفئات الأقل تعليماً، لتعريفهم بالبرامج والمنتجات التمويلية المتاحة وشروط الاستفادة منها.
3. يوصى بتطوير منصة رقمية موحدة تربط جميع مقدمي التمويل وتعرض المنتجات بشروطها وأسعارها، مع خاصية تتبع الطلبات وتقييم تجربة المستفيدين، مما يعزز الشفافية والمنافسة ويقلل من نقص المعلومات.
4. يوصى بإصدار تقارير دورية من البنك المركزي عن أداء البنوك في تمويل المنشآت الصغيرة، مع ربطها بحوافز تنظيمية، وتطبيق عقوبات تدريجية على البنوك التي تهمل تمويل هذا القطاع، لضمان التوزيع العادل للائتمان.

4.9.3 التوصيات الموجهة لأصحاب المنشآت ورواد الأعمال

1. يوصى بإعداد دراسات جدوى وقوائم مالية دقيقة قبل التقدم بطلبات التمويل، والاستعانة بخبراء ماليين أو الاستفادة من القوالب الجاهزة التي توفرها هيئة منشآت البنوك، مع فصل الحسابات الشخصية عن حسابات المنشأة.
2. يوصى بالالتزام بسداد الالتزامات في مواعيدها، والحفاظ على الشفافية المالية، ومراقبة السجل الائتماني بانتظام، مما يعزز ثقة البنوك ويخفض تكلفة الاقتراض مستقبلاً.
3. يوصى باستخدام التطبيقات والمنصات الإلكترونية التي توفرها البنوك والجهات الحكومية لتقديم الطلبات ومتابعتها، والاستفادة من أدوات التقييم الذاتي للجدارة الائتمانية وحسابات التمويل.
4. يوصى بالتسجيل في برامج الدعم الحكومي مثل "كفالة" و"بوابة التمويل" وبنك المنشآت، وحضور ورش العمل والفعاليات التي تنظمها هيئة منشآت وغرف التجارة، للاستفادة من الدعم الفني والتمويلي المتاح.
5. يوصى بالبحث عن حلول تمويلية متنوعة تشمل البنوك التقليدية والرقمية وشركات التمويل وصناديق الاستثمار، لتعزيز فرص الحصول على تمويل بشروط أفضل، وتجنب الاعتماد على مصدر واحد قد يتأثر بتقلبات السوق أو تغير السياسات الائتمانية.

4.9.4 مقترحات لبحوث مستقبلية

1. إجراء دراسات طولية لقياس الآثار طويلة المدى لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال فترات زمنية ممتدة.
2. إجراء دراسات مقارنة بين التمويل المصرفي التقليدي والتمويل الرقمي ودورهما في تعزيز الشمول المالي.
3. دراسة دور التمويل في دعم وتمكين ريادة الأعمال النسائية والمنشآت التي تقودها النساء.

4. تقييم أثر برامج الدعم والضمان الحكومي للتمويل باستخدام مناهج تحليلية متقدمة.
5. دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل التضخم وأسعار الفائدة، على سياسات الإقراض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
6. تحليل الاختلافات الجغرافية في أثر التمويل بين مناطق المملكة المختلفة.
7. دراسة الدور الوسيط للابتكار في العلاقة بين التمويل المصرفي وتحقيق الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة المقدم من البنوك المصرفية السعودية في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في ظل مستهدفات رؤية المملكة 2030، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وتحليل بيانات عينة من أصحاب المنشآت والمسؤولين في البنوك. وأظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية للتمويل المصرفي في تحسين مستوى المعيشة وزيادة فرص العمل، من خلال دعم توسع المنشآت وتعزيز قدرتها على التوظيف. كما بينت الدراسة فاعلية برامج الدعم الحكومية، مثل برنامج كفالة وبنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، في تسهيل الحصول على التمويل، إلى جانب الدور الإيجابي للتحويل الرقمي في تسريع الإجراءات وتحسين كفاءة الخدمات التمويلية. وفي المقابل، كشفت الدراسة عن استمرار عدد من التحديات، أبرزها صعوبة متطلبات الضمانات، وطول الإجراءات، وضعف الوعي بالبرامج التمويلية لدى بعض أصحاب المنشآت، مما يحد من الاستفادة المثلى من التمويل. وبناءً على ذلك، توصي الدراسة بتطوير سياسات الإقراض لتصبح أكثر مرونة، وتوسيع برامج الضمان والدعم، وتعزيز التوعية المالية والتحول الرقمي، بما يسهم في زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما تؤكد أن دعم هذا القطاع يمثل ركيزة أساسية لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، وتدعو إلى إجراء المزيد من الدراسات حول الآثار طويلة المدى للتمويل ودوره في دعم ريادة الأعمال والتنمية المستدامة.

المراجع والمصادر

أولاً: المراجع العربية

- أرقام. (2026، 11 يناير). *التسهيلات المقدمة للمنشآت في السعودية تصل إلى 446.9 مليار ريال بنهاية الربع الثالث 2025*. بوابة أرقام المالية. <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1871305>
- البنك المركزي السعودي (ساما). (2024). *التقرير السنوي لبرنامج تطوير القطاع المالي لعام 2024*. https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/AnnualReport/Sixtieth_Annual_Report-EN.pdf
- البنك المركزي السعودي (ساما). (2025). *النشرة الإحصائية الشهرية - نوفمبر 2025*. <https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/MonthlyStatistics.aspx>
- بلاتريش، ر.، حجاج، م.، وبوشكيفة، ح. (2025). دور حاضنات ومسرعات الأعمال الرقمية في التنمية المستدامة للمشاريع الريادية الناشئة: دراسة تجريبية لمؤسسة دبي للمستقبل في الإمارات العربية المتحدة. *مجلة ليكس لوكاليس - مجلة الحكم الذاتي المحلي (Lex Localis - Journal of Local Self-Government)*، 23 (8). <https://doi.org/10.52152/ecn6hm85>
- بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة. (2025). *اتفاقيات واستراتيجيات التمويل لعام 2025*. <https://smebank.gov.sa>
- توم، ه. (2023). أثر التمويل الأصغر على تحسين المستوى المعيشي: دراسة حالة السودان. *مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية*، 7 (3). <https://www.hnjournal.net/volume7/Issue3/7-3-19.pdf>
- رؤية المملكة 2030. (2025). *خطة تسليم برنامج جودة الحياة 2021-2025*. <https://www.vision2030.gov.sa/media/tlzd3q2/2021-2025-quality-of-life-program-delivery-plan-en.pdf>
- صحيفة الوثام. (2026، 12 يناير). *446.9 مليار ريال: تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة يسجل أعلى مستوى تاريخي*. <https://www.alweeam.com.sa/1242420/2026/446-9>
- صحيفة الوطن. (2026، 9 فبراير). *السعودية أقل كلفة للمعيشة مقارنة بالمتوسط العالمي في 2026*. <https://www.alwatan.com.sa/article/1177089>
- صندوق التنمية الوطني. (2024). *أثر المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الاقتصاد الوطني*. <https://ndf.gov.sa/ar/the-impact-of-small-and-medium-enterprises>
- الشلوي، ع. س. (2026). السياسات العامة في تعزيز وتمويل الابتكار في المملكة العربية السعودية. *مجلة رماح للبحوث والدراسات*، 4 (130)، 265-323. <https://pub.remahresearch.com/index.php/remah/article/view/86>

- الطيب، أ. (2025). أثر تمويل المشروعات الصغيرة في التخفيف من مشكلات البطالة وتحسين مستويات المعيشة في المملكة العربية السعودية. *مجلة البحوث العلمية والتطبيقية*، 14(1).
<https://www.naturalspublishing.com/download.asp?ArtclD=29355>
- العربية.نت. (2026، 25 أبريل). «منشآت» لل عربية: تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية يتجاوز 420 مليار ريال. <https://www.alarabiya.net>
- العميل، م. ص.، الحميداني، م. ب.، المطيري، س. ع.، المطيري، خ. م.، المطيري، م. ب.، والمطيري، م. م. ف. (2025). واقع وتحديات تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية لدعم أهداف رؤية 2030. *المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي*، (65). <https://www.ajsp.net/volume.php?vol=65>
- هارون، أ.، وعمر، س. (2024). دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. *مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية*، 8(2). <https://www.hnjournal.net/7-3-19>
- الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت). (2025). تقرير مرصد منشآت السنوي لعام 2024: نمو المنشآت والتوظيف. https://www.monshaat.gov.sa/sites/default/files/2025-01/SME_Monitor_Annual_2024.pdf

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Aldaarmi, A. A. A. (2025). Digital transformation in SME financing in Saudi Arabia: Leveraging digital financial intermediation to overcome challenges and foster sectoral growth. *International Journal of Innovative Research and Scientific Studies*, 8(2), 517–530. <https://doi.org/10.53894/ijirss.v8i2.5203>
- Alghanmi, M., & Amuda, Y. J. (2024). Comparative analysis of the impact of Saudi Arabia and Nigeria's policies on households in attaining sustainable economic growth in the 21st century. *Journal of Infrastructure, Policy and Development*, 8(6), Article 3761. <https://doi.org/10.24294/jipd.v8i6.3761>
- Almalki, A. (2024). *SMEs and their impact on job creations: Employment perspectives from Saudi Arabia* [Doctoral dissertation, University of Manchester]. University of Manchester Repository. <https://research.manchester.ac.uk/en/studentTheses/smes-and-their-impact-on-job-creations-employment-perspectives-fr>
- Analytix. (2026, February 23). *Quality of Life in Saudi Arabia: Standard of living and costs*. <https://analytix.sa/quality-of-life-in-saudi-arabia>
- Burger, M. J., & Arampatzi, E. (2025). Vision 2030 and Subjective Well-Being in Saudi Arabia. *Sustainability*, 17(15), Article 6856. <https://doi.org/10.3390/su17156856>

- General Authority for Statistics (GASTAT). (2025). *Labor Market Statistics Publication: Q1 2025 Report*. <https://www.stats.gov.sa/en/w/news/131>
- Hashem, H. (2025). *The Saudi banking environment for small and medium-sized enterprises: Economic viewpoint*. Oxford Business Group. <https://oxfordbusinessgroup.com/articles-interviews/homam-hashem-ceo-kafalah-the-saudi-banking-environment-for-small-and-medium-sized-enterprises-economic-viewpoint>
- Jasmine, J., & Rohim, A. N. (2024). Sharia green crowdfunding as a sustainable financing solution for halal MSMEs empowerment. *SERAMBI: Jurnal Ekonomi Manajemen dan Bisnis Islam*, 6(3), 271–288. <https://www.researchgate.net/publication/389751387>
- Karna, S. (2025). Role of microfinance in supporting SME growth in low-income communities and achieving economic development. *Journal of Applied Science and Engineering Technology*, 9(1). <https://www.hnjournal.net/ar/7-3-19>
- Kayani, J., & Alzaid, A. (2025). Small and Medium-sized Enterprises under the Transformative Vision 2030 of Saudi Arabia. *International Review of Management and Marketing*, 15(3), 48–56. <https://doi.org/10.32479/irmm.18797>
- Koura, M., et al. (2024). External financing challenges for SMEs in emerging economies. *Journal of Business Research*, 180, Article 114500. <https://www.researchgate.net/publication/390943541>
- MDPI Sustainability. (2025). Sustainable business models and social financing for Saudi SMEs. *Sustainability*, 17(5), 1889. <https://www.mdpi.com/2071-1050/17/5/1889>
- OECD. (2025). *Multi-dimensional Living Standards: A Welfare Measure Based on Preferences*. OECD Publishing. https://www.oecd.org/en/publications/multi-dimensional-living-standards_5jlpq7qvxc6f-en.html
- Oraby, S. A. (2025). The impact of blockchain technology on accounting and auditing functions: Evidence from Saudi Arabia. *Pakistan Journal of Life and Social Sciences*, 23(1), 324–339. https://www.pjlss.edu.pk/Archive/Volume_23_No_1_2025.htm
- Rivera, N., et al. (2026). *A Decade of Progress: Inside Saudi Arabia's Labor Market Transformation*. World Bank Group. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/099012226144031210/pdf/P179647-b378ec18-7e40-488a-8327-0cc6f6c5dd18.pdf>
- S&P Global. (2026, January 18). *Riyad Bank Saudi Arabia SME PMI: Survey-record pace of SME job creation*.

<https://www.pmi.spglobal.com/Public/Home/PressRelease/2a7ba50a0e8347cc96006ceb67e43838>

- Saudi National Bank (SNB). (2024). *Annual Report 2023: Digital Transformation and SME Support*. <https://www.alahli.com>
- Saudi National Bank (SNB). (2025). *Annual Report 2025 – Financial performance and strategic highlights*. <https://www.alahli.com>
- Sidani, M. (2024). *Financing the Future: How Saudi Arabian Banking Boards Facilitate Investments in Non-Oil Sectors* [Research report]. ResearchGate.
https://www.researchgate.net/publication/391003780_Financing_the_Future
- Thunes. (2025). *Saudi Arabia: Unlocking Fintech Potential Across the Middle East*. <https://www.thunes.com/insights/trends/saudi-arabia-unlocking-fintech-potential-across-the-middle-east>

الملاحق

استبيان الدراسة: دور تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل

عزيزي/عزيزتي المشارك،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يقوم الباحث بإجراء هذه الدراسة بعنوان:

"دور تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل: دراسة تطبيقية على البنوك المصرفية في المملكة العربية السعودية".

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التمويل البنكي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وقياس أثره في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، إضافة إلى تحديد أبرز المعوقات التي تواجه الحصول على التمويل البنكي.

لذا نأمل منكم التكرم بالإجابة عن جميع فقرات هذه الاستبانة بكل موضوعية ودقة، علماً بأن جميع المعلومات ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وستعامل بسرية تامة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم.

القسم الأول: البيانات الديموغرافية

م	المتغير	الخيارات
1	الجنس	☐ ذكر ☐ أنثى
2	الفئة العمرية	☐ أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى أقل من 40 سنة ☐ من 40 إلى أقل من 50 سنة ☐ 50 سنة فأكثر
3	المستوى التعليمي	☐ ثانوية عامة فأقل ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه
4	عدد سنوات الخبرة في إدارة المنشآت	☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى أقل من 10 سنوات ☐ 10 سنوات فأكثر
5	حجم المنشأة	☐ متناهية الصغر (أقل من 5 موظفين) ☐ صغيرة (5-49 موظفاً) ☐ متوسطة (50-249 موظفاً)
6	القطاع الاقتصادي للمنشأة	☐ تجاري ☐ صناعي ☐ خدمي ☐ تقني/رقمي ☐ أخرى
7	المنطقة الجغرافية	☐ الرياض ☐ جدة ☐ المنطقة الشرقية ☐ مناطق أخرى

القسم الثاني: واقع التمويل البنكي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (المتغير المستقل)

م	العبارات	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	كان الوصول إلى التمويل البنكي متاحاً لمنشأتني عند الحاجة.	☐	☐	☐	☐	☐
2	كان حجم التمويل الممنوح كافياً لدعم الأنشطة التشغيلية للمنشأة.	☐	☐	☐	☐	☐
3	اتسمت إجراءات الحصول على التمويل بالوضوح والسهولة.	☐	☐	☐	☐	☐
4	تم الحصول على التمويل خلال مدة زمنية مناسبة لاحتياجات المنشأة.	☐	☐	☐	☐	☐
5	كانت تكلفة التمويل البنكي مناسبة مقارنة بالعوائد المتوقعة منه.	☐	☐	☐	☐	☐
6	ساهمت الخدمات الرقمية التي تقدمها البنوك في تسهيل إجراءات التمويل.	☐	☐	☐	☐	☐
7	شكلت متطلبات الضمانات عائقاً أمام	☐	☐	☐	☐	☐

الحصول على التمويل.					
8	كان لبرامج الدعم الحكومية دور فعال في تسهيل حصول المنشأة على التمويل البنكي.	☐	☐	☐	☐

القسم الثالث: أثر التمويل البنكي في تحسين مستوى المعيشة (المتغير التابع الأول)

م	العبارة	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
9	ساهم التمويل البنكي في زيادة الإيرادات المالية للمنشأة.	☐	☐	☐	☐	☐
10	انعكس التمويل البنكي إيجابياً على مستوى دخل صاحب المنشأة.	☐	☐	☐	☐	☐
11	ساعد التمويل في تحسين القدرة على تلبية الاحتياجات المعيشية الأساسية للأسرة.	☐	☐	☐	☐	☐
12	ساهم التمويل في تحسين مستوى الرفاهية المعيشية للأسرة.	☐	☐	☐	☐	☐
13	عزز التمويل الاستقرار المالي للأسرة على المدى الطويل.	☐	☐	☐	☐	☐
14	أسهم التمويل في تحسين جودة الحياة بشكل عام.	☐	☐	☐	☐	☐

القسم الرابع: أثر التمويل البنكي في خلق فرص العمل (المتغير التابع الثاني)

م	العبارة	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
15	ساهم التمويل البنكي في زيادة عدد العاملين في المنشأة.	☐	☐	☐	☐	☐
16	ساعد التمويل في المحافظة على الوظائف القائمة داخل المنشأة.	☐	☐	☐	☐	☐
17	مكّن التمويل المنشأة من استقطاب كوادر وطنية مؤهلة.	☐	☐	☐	☐	☐
18	ساهم التمويل في تحسين المزايا الوظيفية المقدمة للعاملين.	☐	☐	☐	☐	☐
19	أدى التمويل إلى استحداث فرص عمل جديدة	☐	☐	☐	☐	☐

					داخل المنشأة.	
20					ساهم التمويل في تعزيز الاستقرار الوظيفي للعاملين في المنشأة.	

القسم الخامس: معوقات التمويل البنكي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
21	تشكل الضمانات المطلوبة من البنوك عائقاً أمام الحصول على التمويل.	☐	☐	☐	☐	☐
22	تؤدي الإجراءات الائتمانية المعقدة إلى تأخير الحصول على التمويل.	☐	☐	☐	☐	☐
23	أعاني من نقص المعلومات المتعلقة بالبرامج والمنتجات التمويلية المتاحة.	☐	☐	☐	☐	☐
24	تؤثر المتغيرات الاقتصادية مثل التضخم وارتفاع أسعار الفائدة سلباً على الاستفادة من التمويل.	☐	☐	☐	☐	☐
25	يحد ضعف الخبرة في إعداد الدراسات المالية من فرص الحصول على التمويل.	☐	☐	☐	☐	☐
26	تميل البنوك إلى تفضيل الشركات الكبيرة عند منح التمويل مقارنة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.	☐	☐	☐	☐	☐

السؤال المفتوح

السؤال

من وجهة نظركم، ما أبرز التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل البنكي؟ وما المقترحات التي ترونها مناسبة لتعزيز دور التمويل البنكي في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل؟ كما يمكنكم إبداء أي ملاحظات أو مقترحات إضافية تتعلق بموضوع الدراسة.

.....

.....

.....

Research Title

**“The Role of Small and Medium Enterprise (SME) Financing in
Improving Living Standards and Creating Employment
Opportunities: An Applied Study of Commercial Banks in the
Kingdom of Saudi Arabia”**

Prepared by:

Ahmed Abdulrahman Al-Harbi

Student ID: 253001294

Supervised by:

Dr. Al-Faisal Abdul Hamid

Dr. Fayez Jarad

Academic Year:

2026 AD – 1447 AH